Financial Rights and Duties of Women in Islam

حقوق المرأة وواجباتها المالية في الإسلام

Mohamed Elfitouri Belgeith, m.abulqhait@zu.edu.ly

Zawia University, Abu-Isa Faculty of Education

Abdelbaset Abulsa Shaksham, a.shaksham@zu.edu.ly

Zawia University, Abu-Isa Faculty of Education

د. عبدالباسط أبوعيسى شكشم

كلية التربية أبوعيسى، جامعة الزاوية

أ. محمد الفيتوري أبو الغيث

كلية التربية أبوعيسى، جامعة الزاوية

Abstract:

This research paper explores the financial rights and duties of women in Islamic law, emphasizing the comprehensive and equitable framework established by Islam to ensure women's financial independence and responsibilities. The study highlights key financial rights granted to women, including the right to earn, own, and manage property, receive dowry (Mahr), maintenance (Nafaqah), inheritance, and financial compensation (Mut'ah) in cases of divorce. It also examines the financial obligations of women, such as providing for themselves, their children, and their husbands under specific circumstances, as well as their duty to pay Zakat (obligatory alms).

The paper begins with an introduction that underscores the importance of understanding women's financial rights and duties in Islam, given the misconceptions and lack of awareness surrounding these issues. The research questions focus on whether women have financial rights in Islam, what these rights entail, and whether women have financial obligations. The study aims to clarify these rights and duties, contributing to a better understanding of Islamic jurisprudence and its application in contemporary society.

The research is divided into two main sections. The first section delves into the financial rights of women, including their right to earn and own property, receive dowry, maintenance, inheritance, and financial compensation in divorce. The second section discusses the financial duties of women, such as providing for themselves, their children, and their husbands, as well as their obligation to pay Zakat. The paper concludes with recommendations for raising awareness about women's financial rights and duties in Islam, encouraging women to claim their rights, and fulfilling their obligations without hesitation.

The study relies on a descriptive, inductive, and comparative methodology, drawing from the Quran, Hadith, and classical Islamic jurisprudence texts. It also references previous studies on women's financial rights in Islam, providing a synthesis of existing knowledge while applying modern research standards. The findings emphasize the progressive nature of Islamic law in granting women financial independence and protecting their rights, while also outlining their responsibilities within the family and society.

Keywords: *Women's Financial Rights, Islamic Law, Dowry (Mahr), Inheritance, Zakat*

المقدمة

الحمد لله رب العالمين، خالق السماوات والأرض، وجاعل الظلمات والنور، الذي بنعمته تتم الصالحات، ويحصل بفضلته رعاية الحقوق والواجبات وصلى الله على سيدنا محمد خاتم الأنبياء والرسل أجمعين، وعلى آله وأصحابه ومن اهتدى بهديه وعمل بسنته وسار على نهجه إلى يوم الدين، أما بعد فالمرأة في الحياة لها حقوق أعطها الله إياها، يجب أن تعطى على أكمل وجه من غير نقصان أو تقتير، ولها الحق أيضا في المطالبة بها متى ما أرادت وكما أن لها حقوقا عليها واجبات يجب أن تؤديها.

أهمية الموضوع ودوافع اختياره:

ولأهمية هذا الجانب وأثره في حياة المرأة والأسرة والمجتمع أحببت أن يكون موضوع البحث في مادة مناهج البحث، وقد جعلته بعنوان: "حقوق المرأة المالية وواجباتها في الشريعة الإسلامية". وترجع دوافع اختياري لهذا الموضوع إلى رغبتى الشخصية في مزيد المعرفة بالمسائل التي تخص المرأة وبخاصة المسائل المالية منها للوقوف على مدى سماحة التشريع الإسلامي ورقيه في تعامله مع المرأة، وكذلك الإسهام في التعريف بتلك الحقوق والواجبات ونشرها، لأنه قد يخفى بعضها ولا يعلم كيفية أدائها، وبناء على كل هذا قررت اختيار هذا الموضوع.

إشكالات البحث:

جاء هذا البحث ليجيب عن الأسئلة الآتية:

1. هل للمرأة حقوق في نظر الإسلام؟ وإذا كان لها حقوق، فما هي تلك الحقوق؟ وهل من جملتها الحقوق المالية؟
2. هل على المرأة واجبات في نظر الإسلام؟ وإذا كان عليها واجبات فما هي تلك الواجبات؟ وهل من جملتها الالتزامات المالية؟

أهداف البحث:

يهدف هذا البحث إلى ما يأتي:

1. الإسهام في نشر الفهم الصحيح لأمر الدين، مما شاع خطؤه وسيء فهمه، من خلال إيضاح أهم حقوق المرأة المالية وواجباتها في الشريعة الإسلامية، لكي نكون جميعا على علم بهما، فنسعى جاهدين إلى إعطائها كامل حقوقها كما جاءت في القرآن الكريم وبينتها السنة الصحيحة.
2. بيان أهم الحقوق المالية للمرأة في الشريعة الإسلامية.
3. التعرف على أهم الواجبات المالية للمرأة في الشريعة الإسلامية.

حدود الدراسة:

جاءت هذه الدراسة لتلقي الضوء على الحقوق والواجبات المالية للمرأة في ظل الشريعة الإسلامية على وجه الخصوص، فتناولت في هذا البحث أبرز الحقوق الصداق، النفقة، الميراث، والمتعة، وأما الواجبات المالية، فتناولت منها ما كان على سبيل التطوع كنفقة الأم على ولدها، وما كان منها على سبيل الوجوب كالزكاة وغيرها.

الصعوبات:

واجهت بعض الصعوبات في هذا البحث منها عدم تمكني من زيارة بعض المكتبات التي تخص العلم الشرعي، فاضطرت إلى البحث وجمع المعلومات التي تخص هذه المادة العلمية مما توافر لدي من الكتب، فإن وفقت فهو من توفيق الله، ومعونته وإن كان غيره فهو من ضعفي وتقصيري.

المنهج العلمي المتبع في الدراسة:

اتبعت في هذا البحث المنهج الوصفي والاستقرائي الناقد والمقارن؛ رغبة في الوصول إلى الأهداف المرجوة من هذا البحث.

كما اتبعت منهجية معينة في عرض المادة العلمية، فقمت بتخريج الآية القرآنية في الهامش مع ذكر السورة التي وردت فيها هذه الآية، ورقم الآية، وقمت بتخريج الأحاديث في الهامش، فذكرت مصدر الحديث أولاً، ثم الباب، اسم الكتاب رقم الحديث الجزء والصفحة، واستعنت ببعض كتب التفسير، والفقه وشروح الحديث واللغة والتاريخ، وكتب التراجم والطبقات، وبعض الكتب العامة مما لها علاقة بموضوع البحث، فقمت بذكر اسم الكتاب أولاً ثم الجزء والصفحة؛ رغبة في الوصول إلى الأهداف المرجوة من هذا البحث.

الدراسات السابقة حول الموضوع:

ما كتب حول المرأة المسلمة ومنزلتها في الإسلام كثير جداً، وكذلك ما كتب عن حقوقها وواجباتها، وقد اختلفت طرائق أصحابها في التأليف، فمنها ما جاء مفرداً في كتاب، مثل:

1. الذمة المالية للمرأة في الفقه الإسلامي، أيمن محمد، نعييرات جامعة النجاح الوطنية، فلسطين، 2009.
2. الحقوق المالية للمرأة في الإسلام حسني محمد العطار، 2010.
3. الحقوق المالية للمرأة في الشريعة الإسلامية سمية هقي جامعة الشهيد حمه لخضر – الوادي، فلسطين، 2015، وغيرها كثير.

ومنها ما جاء متفرقا في كتب على نحو ما جاء في بيان آيات الأحكام مما يتعلق بالمرأة وكذلك شروح الحديث والفقه الإسلامي عموماً.

ولذا فلا جديد في هذه الدراسة سوى محاولة جمع أهم تلك المباحث وتلخيصها؛ ليسهل الاطلاع عليها، ومحاولة تطبيق قواعد البحث العلمي.

خطة البحث:

جاء البحث في مقدمة ومبحثين وخاتمة وفهارس علمية.

أما المقدمة فقد تناولت فيها التعريف بموضوع البحث وبيان أهميته، وأهدافه وإشكالاته، وحدوده، والصعوبات التي واجهت البحث والمنهج المتبع، والدراسات السابقة حول الموضوع، وخطة البحث.

المبحث الأول-حقوق المرأة المالية:

المطلب الأول: الكسب والتملك.

المطلب الثاني - صور من حقوق المرأة المالية الصداق المتعة، النفقة، الميراث.

المبحث الثاني- واجبات المرأة المالية:

المطلب الأول - نفقة المرأة على نفسها.

المطلب الثاني- نفقة المرأة على ولدها.

المطلب الثالث - واجب المرأة اتجاه زوجها.

المطلب الرابع - واجب المرأة في إيتاء الزكاة.

وأما الخاتمة فقد ضمنها أهم النتائج التي توصلت إليها في هذا البحث وبعض التوصيات.

وفي الختام أسأل الله الكريم أن يوفقنا جميعا إلى ما يحب ويرضى، وصلى الله وسلم وبارك على نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.

المبحث الأول**حقوق المرأة المالية**

المطلب الأول – الكسب والتملك.

المطلب الثاني-صور من حقوق المرأة المالية، الصداق، المتعة، النفقة، الميراث.

المطلب الأول**الكسب والتملك**

أولاً: الكسب:

أ- الكسب لغة: "طلب الرزق وأصله الجمع كَسَبَ يَكْسِبُ كَسْبًا وَتَكَتَبَ وَكُتِّبَ" (1)، "كما يدلُّ على ابتغاء وطلب وإصابة، فالكسب من ذلك، ويقال كسب أهله خيراً، وكسبت الرجل مالاً فكسبه" (2).

ب- الكسب اصطلاحاً: "هو المفضى إلى اجتلاب نفع أو دفع ضرر ولا يوصف فعل الله بأنه كسب لكونه منزها عن جلب نفع أو دفع ضرر" (3).

ج- حكم كسب المرأة وعملها:

إن الأصل في عمل المرأة هو ملازمة بيتها والاهتمام به قال تعالى: ﴿وَقَرْنَ فِي بُيُوتِكُنَّ وَلَا تَبَرَّجْنَ تَبَرُّجَ الْجَاهِلِيَّةِ الْأُولَى﴾ (4)، ويجب عليها تربية أبنائها تربية سليمة صحيحة وفق مبادئ الدين الإسلامي الحنيف؛ لأنها إذا أهملت جانب التربية وأسويء تكوين شخصية الأولاد كان ذلك وبالاً على الوالدين وشراً مستطيراً على المجتمع والناس وأن مسؤولية الأم في تربية الأبناء أكبر من مسؤولية الأب، وذلك لقرب الأبناء من أمهم (5)، فعن ابن عمر عن النبي -صلى الله عليه وسلم- أَنَّهُ قَالَ «أَلَا كُلُّكُمْ رَاعٍ وَكُلُّكُمْ مَسْئُولٌ عَنْ رَعِيَّتِهِ فَالْأَمِيرُ الَّذِي عَلَى النَّاسِ رَاعٍ وَهُوَ مَسْئُولٌ عَنْ رَعِيَّتِهِ وَالرَّجُلُ رَاعٍ عَلَى أَهْلِ بَيْتِهِ وَهُوَ مَسْئُولٌ عَنْهُمْ وَالْمَرْأَةُ رَاعِيَةٌ عَلَى بَيْتِ بَعْلِهَا وَوَلَدِهِ وَهِيَ مَسْئُولَةٌ عَنْهُمْ وَالْعَبْدُ رَاعٍ عَلَى مَالِ سَيِّدِهِ وَهُوَ مَسْئُولٌ عَنْهُ أَلَا فَكُلُّكُمْ رَاعٍ وَكُلُّكُمْ مَسْئُولٌ عَنْ رَعِيَّتِهِ» (6).

فإن التزمت بيتها وعملت جاهدة على تربية أبنائها سيخرج لنا جيل صالح، وبالتالي يعم المجتمع الخير والصلاح ولن تكون المرأة في حاجة إلى العمل لتجلب مصدر عيشها، وذلك لأن نفقتها إذا كانت بنتاً، كانت واجبة في مال الأب، إلا إذا استغنت بمالها (7)، وإذا كنت زوجة كانت نفقتها واجبة على زوجها وإن استغنت بمالها (8)، وسيأتي تفصيل ذلك في باب النفقة فالإسلام لم يؤمر المرأة بالعمل من أجل التكسب وكذلك لم ينهها عن العمل، فالأمر باق على الإباحة الأصلية (9)، وإذا احتاجت المرأة للعمل، فيجوز لها أن تعمل، لكن بشروط وضوابط منها:

(1) لسان العرب (ابن منظور) 1/ 716.

(2) مقاييس اللغة، 5/ 179.

(3) التعريفات، 1/ 236.

(4) سورة الأحزاب، الآية: 33.

(5) ينظر شخصية المرأة المسلمة كما يصوغها في الكتاب والسنة ص 210، 211.

(6) أخرجه مسلم في الجامع الصحيح المسمى، مسلم، باب فضيلة الإمام العادل وعقوبة الجائر، كتاب الإمارة، رقم الحديث 4828، 6/7.

(7) ينظر الفقه الإسلامي وأدلته 10/ 139.

(8) ينظر الموسوعة الفقهية الكويتية، 6/ 247.

(9) ينظر مجلة البحوث الإسلامية، 17/ 148.

1. أن يتناسب هذا العمل مع طبيعة أنوثتها كالعامل في المجالات الخاصة بالنساء، والابتعاد عن المجالات التي تتطلب جهدا كبيرا، أو تكون خاصة بالرجال أكثر من النساء.
2. ألا يكون العمل معصية، بل يجب أن تعمل عملا حلالا مباحا.
3. إذن الزوج؛ لأنها إذا خرجت بدون إذنه تعتبر ناشزا.
4. أن تكون موفقة في العمل داخل البيت وخارجه، لأنها إذا لم تكن موفقة بين بيتها وشغلها سياترب على ذلك مشاكل كبيرة، وخاصة على الأسرة، وما يتعلق بتربية الأبناء.
5. أن تلتزم بأداب الخروج، مثل: غض البصر، والالتزام بالحجاب الشرعي، وعدم الاختلاط. إلى غير ذلك من الأمور التي يجب أن تراعيها المرأة عند خروجها من البيت⁽¹⁰⁾.

ثانيا التملك:

1. أدلة مشروعية تملك المرأة - قال تعالى: ﴿وَأَتُوا النِّسَاءَ صَدُقَاتِهِنَّ نِحْلَةً فَإِنْ طِبْنَ لَكُمْ عَنْ شَيْءٍ مِنْهُ نَفْسًا فَكُلُوهُ هَنِيئًا مَرِيئًا﴾⁽¹¹⁾.

تبين الآية الكريمة أن على الأزواج أن يعطوا النساء مهورهن عطية واجبة وفريضة لازمة عن طيب نفس منهم، فإن طابت أنفسهن لأزواجهن عن شيء من المهر فوهينه فلهن أخذه والتصرف فيه، فهو حلال طيب⁽¹²⁾. قال تعالى: ﴿لِلرِّجَالِ نَصِيبٌ مِّمَّا تَرَكَ الْوَالِدَانِ وَالْأَقْرَبُونَ وَلِلنِّسَاءِ نَصِيبٌ مِّمَّا تَرَكَ الْوَالِدَانِ وَالْأَقْرَبُونَ مِمَّا قَلَّ مِنْهُ أَوْ كَثُرَ نَصِيبًا مَّفْرُوضًا﴾⁽¹³⁾.

تبين الآية الكريمة أن "للذكور صغاراً أو كباراً - نصيب شرعه الله فيما تركه الوالدان والأقربون من المال قليلا كان أو كثيرا، في أنصبة محددة واضحة فرضها الله عز وجل لهؤلاء، وللنساء كذلك"⁽¹⁴⁾.

قال تعالى: ﴿يُوصِيكُمُ اللَّهُ فِي أَوْلَادِكُمْ لِلذَّكَرِ مِثْلُ حَظِّ الْأُنثِيَيْنِ﴾⁽¹⁵⁾.

⁽¹⁰⁾ ينظر الفقه الميسر، 97/11 - 98.

⁽¹¹⁾ سورة النساء، الآية: 4.

⁽¹²⁾ ينظر تفسير القرآن العظيم 214/2.

⁽¹³⁾ سورة النساء، الآية: 7.

⁽¹⁴⁾ التفسير الميسر 7/2.

⁽¹⁵⁾ سورة النساء، الآية: 11.

المعنى الإجمالي للآية الكريمة أي أن الله يأمركم بالعدل فيهم، فإن أهل الجاهلية كانوا يجعلون الميراث كله للرجال ويحرمون المرأة منه فأمر الله تعالى بالتسوية بينهم في أصل الميراث وفاوت بين الصنفين فجعل للذكر مثل حظ الأنثيين؛ وذلك لاحتياج الرجل إلى مؤنة النفقة والكلفة ومعاناة التجارة والتكسب فناسب أن يعطى ضعفي ما تأخذه الأنثى⁽¹⁶⁾.

وفي الحديث: عن عَبْدِ اللَّهِ بْنِ بُرَيْدَةَ عَنْ أَبِيهِ قَالَ: كُنْتُ جَالِسًا عِنْدَ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إِذْ أَتَتْهُ امْرَأَةٌ فَقَالَتْ: إِنِّي تَصَدَّقْتُ عَلَى أُمِّي بِجَارِيَةٍ وَإِنَّمَا مَاتَتْ قَالَ: «وَجَبَ أَجْرُكَ وَرَدَّهَا عَلَيْكَ»⁽¹⁷⁾.

ففيه دليل على حق المرأة في التملك والميراث كما يدل هذا الحديث أيضا على حرية تصرف المرأة في مالها.

كما أن النفقة المفروضة للمرأة تصير ملكا لها، فيجوز لها أن تتصرف فيها من بيع وهبة وصدقة⁽¹⁸⁾.

2. أهلية المرأة غير المتزوجة في التملك، وأثر الزواج في أهلية الزوجة للتبرع والهبة في مالها والتصرف فيه.

لقد أقر الإسلام إنسانية المرأة وكرامتها وأهليتها الحقوقية واستقلالها، لا فرق في ذلك بينها وبين الرجل في التملك والبيع والشراء وغير ذلك، وهذا ما لم يكن معروفا من قبل في أمة من الأمم، بل كانت المرأة تابعة للرجل، وتحت وصايته وأمره وقد تقدم بيان ذلك عند الحديث عن منزلة المرأة في الإسلام⁽¹⁹⁾، إلا أن هناك ضوابط وشروطا تتعلق بأهلية المرأة في التصرف فيما تملك، وفيما يأتي بيان ذلك:

أ - أهلية المرأة غير المتزوجة في التملك: "الأنثى ذات الأب لا ينفك الحجر عنها إذا لم يرشدها أبوها إلا بأمور أربعة بلوغها، وحسن تصرفها وشهادة العدول بذلك، ودخول الزوج بها. ولأب ترشيدها قبل دخول الزوج بما بأن يقول لها: رشدتك ورفع الحجر عنك. فيرتفع الحجر عنها وصارت تصرفاتها ماضية، ولو لم يشهد العدول بصالح حالها.

وأما ذات الوصي أو المقدم فلا ينفك الحجر عنها إلا بأمور خمسة: البلوغ، وحسن تصرفها، وشهادة البيئة بذلك، ودخول الزوج بها، وفك الوصي حجرها بترشيدها، فإن لم يُفكَّ الحَجْرَ عنها كان تصرفها مردودًا وَلَوْ عَنَّتْ أو دخل بها الزوج وطالت إقامتها عنده"⁽²⁰⁾.

ب - أثر الزواج في أهلية الزوجة للتبرع والهبة في مالها والتصرف فيه: "ولا يجوز للمرأة ذات الزوج أن تتصرف بهبة ولا عتق ولا صدقة بأكثر من ثلثها إلا بإذن زوجها، فإن ثلثها فزوجها بالخيار في إجازة ما زاد على الثلث من صدقتها أو رده

⁽¹⁶⁾ ينظر تفسير القرآن العظيم 2/ 225.

⁽¹⁷⁾ أخرجه مسلم في كتابه المسند الصحيح المختصر بنقل العدل عن العدل إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم، باب قضاء الصيام عن الميت رقم الحديث 1149، 805/2.

⁽¹⁸⁾ ينظر البحر الرائق شرح كنز الدقائق 4/ 189.

⁽¹⁹⁾ ينظر شخصية المرأة المسلمة كما يصوغها الإسلام في الكتاب والسنة ص 98.

⁽²⁰⁾ حاشية الدسوقي 3/ 298.

، وقد تصدقت بأكثر من قيل له رد صدقتها كلها إذا زادت على الثلث، ولا بأس ببيع المرأة ذات الزوج وشرائها ما لم تحاب في ذلك، وليس لزوجها منعها من بيعها وشرائها، وإذا وهبت أو تصدقت بأكثر من ثلثها ولم يعلم بذلك زوجها حتى طلقها أو مات عنها نفذ فعلها⁽²¹⁾. وتلزم المرأة النفقة على أبويها وإن كانت ذات زوج وإن كره زوجها ذلك. (4)

المطلب الثاني

صور من حقوق المرأة المالية

أولاً: الصداق:

امتازت الشريعة الغراء بتكريمها للمرأة، وفرضت على من يريد الزواج منها أن يدفع لها صداقا، بعد أن حرمت منه في فترة قبل الإسلام، وجعلته حقا من حقوقها المالية، ويمنع من أي كان أن يأخذ منه شيء دون رضاها، قال تعالى: ﴿وَأَتُوا النِّسَاءَ صَدُقَاتِهِنَّ نِحْلَةً فَإِنْ طِبْنَ لَكُمْ عَنْ شَيْءٍ مِّنْهُ نَفْسًا فَكُلُوهُ هَنِيئًا مَّرِيئًا﴾⁽²²⁾، فهو ملك لها دون غيرها من الأشخاص، كما سيأتي:

1. حقيقة الصداق:

أ- الصداق لغة: بفتح الصاد وكسرهما مهر المرأة، وأصدق المرأة سعى لها صداقا، وسعي لقوته وأنه حق يلزم، ويقال: صَدَّقْتُ وَصُدِّقْتُ وَصِدْقَةٌ⁽²³⁾، وللصداق عدة أسماء: صَدَاقٌ، وَمَهْرٌ، وَنِحْلَةٌ، وَفَرِيضَةٌ، حِبَاءٌ، وَأَجْرٌ، عَقْرٌ، طَوْلٌ، ثم عَلَائِقُ⁽²⁴⁾.

ب- الصداق اصطلاحاً: "المال الملتزم للمخطوبة لملك عصمتها"⁽²⁵⁾.

2. حكمه:

يعتبر الصداق من شُرُوطِ الصِّحَّةِ، وَأَنَّهُ لَا يَجُوزُ التَّوَاتُؤُ عَلَى تَرْكِهِ⁽²⁶⁾، قال تعالى: ﴿وَأَتُوا النِّسَاءَ صَدُقَاتِهِنَّ نِحْلَةً فَإِنْ طِبْنَ لَكُمْ عَنْ شَيْءٍ مِّنْهُ نَفْسًا فَكُلُوهُ هَنِيئًا مَّرِيئًا﴾⁽²⁷⁾. وَقَالَ تَعَالَى: ﴿فَأَنكِحُوهُنَّ بِإِذْنِ أَهْلِهِنَّ وَآتُوهُنَّ أُجُورَهُنَّ

(21) التقرير في فقه الإمام مالك بن أنس 270/2-271. (4) المدونة ح 266

(22) سورة النساء، الآية : 4.

(23) ينظر مختار الصحاح، 4/ 117، ومقاييس اللغة 3/ 265.

(24) ينظر مغني المحتاج إلى معرفة معاني ألفاظ المنهاج 4/ 367.

(25) منح الجليل 3/ 415.

(26) ينظر بداية المجتهد ونهاية المقتصد 3/ 45.

(27) سورة النساء، الآية : 4.

بِالْمَعْرُوفِ⁽²⁸⁾، إِلَّا أَنَّ ذِكْرَةَ الْعَقْدِ لَيْسَ مِنْ شُرُوطِ صِحَّةِ النِّكَاحِ فَيَجُوزُ إِخْلَاءُ النِّكَاحِ عَنْ تَسْمِيَّتِهِ بِاتِّفَاقِ الْفُقَهَاءِ⁽²⁹⁾، لِقَوْلِهِ فِي تَعَالَى: ﴿لَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ إِنْ طَلَقْتُمْ النِّسَاءَ مَا لَمْ تَمْسُوهُنَّ أَوْ تَفْرِضُوا لَهُنَّ فَرِيضَةً﴾⁽³⁰⁾، وكون المهر واجباً على الرجل دون المرأة ينسجم مع المبدأ التشريعي في أن لا تكلف المرأة بشيء من واجبات الإنفاق، سواء أكانت أمماً أم بنتاً أم زوجة وإنما الذي يكلف بذلك هو الرجل، سواء المهر أم نفقة المعيشة وغيرها؛ لأن الرجل أقدر على الكسب والسعي للرزق، وأما المرأة فوظيفتها إعداد المنزل وتربية الأولاد وإنجاب الذرية، وهذا عبء ليس بيسير ولا هين، فإذا كلفت بتقديم المهر، وألزمت السعي في تحصيله اضطرت إلى تحمل أعباء جديدة، وقد تمتن كرامتها في هذا السبيل⁽³¹⁾.

3. حكمة مشروعيتها:

شرع المهر في الإسلام ليكون بمنزلة هدية يقدمها الرجل دالة على صدق رغبته في شريكة حياته، ورسالة موجهة إلى الرجل تحمل في طياتها عنواناً لمسؤوليته المالية الكاملة نحو أسرته المستقبلية⁽³²⁾، ولو لم يجب المهر بنفس العقد لا يبالي الزوج عن إزالة هذا الملك بأدنى خشونة تحدث بينهما؛ لأنه لا يشق عليه⁽³³⁾.

ثانياً: المتعة:

1. حقيقة المتعة:

أ. المتاع لغة:

كل ما ينتفع به، وأصله ما يتبلغ به من الزاد، ومنه متعة الطلاق، ونكاح المتعة: وهو المؤقت في العقد، والمتعة ما يستمتع به الإنسان، ومتعها متعة يعطيها شيئاً، وتمتع بكذا واستمتعت به، والاسم المتعة، ومنه مُتَعَةُ النكاح، ومُتَعَةُ الطلاق، ومُتَعَةُ الحج؛ لأنه انتفاع⁽³⁴⁾.

ب. متعة الطلاق اصطلاحاً:

⁽²⁸⁾سورة النساء، الآية: 25.

⁽²⁹⁾ينظر بلغة السالك لأقرب المسالك المعروف بحاشية الصاوي على الشرح الصغير 2/ 428، ومغني المحتاج 3/ 220، وروضة الطالبين 7/ 249، والمغني 8/ 4.

⁽³⁰⁾سورة البقرة، الآية: 236 .

⁽³¹⁾ينظر الفقه الإسلامي وأدلته، 9/ 239.

⁽³²⁾ينظر الأحوال الشخصية لأبي زهرة ص 170، والعرض القرآني بين النكاح والفرقة ص 195

⁽³³⁾ينظر التعاريف، ص 633، والعين 2/ 83، و الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية، 3/ 1282.

⁽³⁴⁾ينظر شرح حدود ابن عرفة، 1/ 377 والشرح الكبير، 2/ 425، وحاشية الصاوي على الشرح الصغير، 5/ 439.

ما يعطيه الزوج لزوجته لطلاقه إياها زيادة على الصداق الجبر خاطرها وتطبيب قلبها، على قدر حاله، وذلك لقوله تعالى: ﴿وَمَتَّعُوهُنَّ عَلَى الْمَوْسِعِ قَدَرُهُ وَعَلَى الْمُقْتَرِ قَدَرُهُ مَتَاعًا بِالْمَعْرُوفِ حَقًّا عَلَى الْمُحْسِنِينَ﴾⁽³⁵⁾.

2. حكم المتعة:

اختلف الفقهاء في حكمها فذهب الحنفية إلى أن المتعة واجبة على كل من طلق قبل الدخول، ولم يفرض لها صداقاً مُسَمًّى⁽³⁶⁾، أما مذهب المالكية: أنه إذا حصل الطلاق ووقعت الفرقة بين الزوجين يستحب تمتيع المطلقة بشيء من المال وذلك لجبر قلبها من فجيعه الطلاق⁽³⁷⁾، "وذهب الشافعية، إلى أن المطلقة قبل الوطء لها المتعة إذا لم يجب لها نصف المهر كالمفوضة التي لم يفرض لها شيء فتجب لها المتعة⁽³⁸⁾، وقال الحنابلة: إن المتعة واجبة لكل مطلقة قبل الدخول وقبل أن يفرض لها مهر، وتستحب لكل مطلقة غيرها⁽³⁹⁾.

3. الحكمة من تشريع المتعة:

شرعت المتعة وذلك لتطبيب قلب المرأة، عندما تفارق بيت زوجها، وكسر حدة الكراهية والألم اللذين قد يسببهما هذا الفراق⁽⁴⁰⁾.

4. من أحكام المتعة:

أ. من لها حق المتعة من المطلقات أنواع المطلقات ومن لهن حق المتعة ومن ليس لهن ذلك:

- المطلقة قبل الدخول وقبل الفرض لها المتعة.
- المطلقة قبل الدخول وبعد الفرض لها نصف الصداق ولا متعة لها.
- المطلقة بعد الدخول وبعد التسمية لها صداقها المسمى ولها المتعة.
- المطلقة بعد الدخول وقبل التسمية، لها صداق المثل مع المتعة.
- أما المرأة التي لا تعطى لها فبي التي كان سبب الطلاق واقعا من جهتها.

⁽³⁵⁾سورة البقرة الآية : 236.

⁽³⁶⁾ينظر: حاشية رد المحتار على الدر المختار شرح تنوير الأبصار فقه أبو حنيفة 110/3، وفتح القدير 122/7، و المبسوط للسرخسي 61/6.

⁽³⁷⁾ ينظر المهذب في الفقه المالكي، الشرح الكبير، 425/2.

⁽³⁸⁾ ينظر مغني المحتاج إلى معرفة معاني الفاظ المنهاج، 398/4 - 399.

⁽³⁹⁾ ينظر الإقناع في فقه الإمام أحمد بن حنبل، 223/3.

⁽⁴⁰⁾ ينظر الفقه المنهجي على مذهب الإمام الشافعي 86/4.

ولا تمتع المختلعة ولا الملاعنة، ولا لمن طلقت بحكم لضرر وقع من جهتها، ولا تمتع الرجعية حتى تخرج من عدتها فتبين⁽⁴¹⁾.

ب. مقدار المتعة: لم يرد نص في تحديد المتعة ولا نوعها فاجتهد الفقهاء في تحديدها، فذهب الحنفية " أن أدنى المتعة درع، وخمار، وملحفة إلا أن يكون صداق مثل المرأة أقل من عشرة دراهم، فيكون لها خمسة دراهم"⁽⁴²⁾، وذهب المالكية والحنابلة " إلى أنها غير مقدرة ولا محدودة ولا معلوم مبلغها ولا معروف قدرها معرفة وجوب لا يتجاوزها بل هي على الموسع بقدره وعلى المقتر أيضا بقدره متاعا بالمعروف كما قال الله عز وجل"⁽⁴³⁾، أي أنه روعي حال الزوج فقط لأن كسر قلبها كان بسببه⁽⁴⁴⁾، وذهب الشافعية إلى أنه عند تقدير متعة الطلاق إما أن يتفق كل من الزوج والزوجة على مقدارها وإما أن يختلفا، فإن اتفقا على مقدار معين من المال قل أو كثر كان ذلك لها، وإن اختلفا في تقديرها، قدرها القاضي معتبرا حالهما، قال تعالى: ﴿وَمَتَّعُوهُنَّ عَلَى الْمَوْسِعِ قَدَرَهُ وَعَلَى الْمُقْتِرِ قَدْرَهُ مَتَاعًا بِالْمَعْرُوفِ حَقًّا عَلَى الْمُحْسِنِينَ﴾⁽⁴⁵⁾.

"ويستحب في المتعة أن لا تنقص عن ثلاثين درهماً، أو ما قيمته ذلك، وأن لا تلغ نصف مهر المثل"⁽⁴⁶⁾.

ثالثاً- النفقة:

1. حقيقة النفقة:

أ - النفقة لغة: " اسم من الإنفاق وما ينفق من الدراهم ونحوها وما يفرض للزوجة على زوجها من مال للطعام والكساء والسكنى والحضانة ونحوها"⁽⁴⁷⁾، "ويقال نَفَقَتِ الدَّابَّةُ: أَي مَاتَتْ وَنَفَقَ الْبَيْعُ يَنْفُقُ بِالضَّمِّ نَفَاقًا: أَي رَاحَ وَأَنْفَقَ الرَّجُلُ؛ أَي افْتَقَرَ وَذَهَبَ مَالُهُ، وَمِنْهُ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿إِذَا لَأْمَسْتُمْ خَشْيَةَ الْإِنْفَاقِ﴾⁽⁴⁸⁾، وَأَنْفَقَ الدَّرَاهِمَ مِنَ النَّفَقَةِ"⁽⁴⁹⁾.

ب - النفقة في الاصطلاح: "ما به قوام معتاد حال الأدمي دون سرف فتدخل الكسوة ضرورة"⁽⁵⁰⁾.

(41) ينظر المدونة 239/2 - 240، وشرح زروق على متن الرسالة لابن أبي زيد القيرواني 1159/2، وشرح الزرقاني على مختصر خليل 263/4، وتهذيب المدونة 410/1.

(42) شرح مختصر الطحاوي 413/4.

(43) الاستذكار 118/6، وينظر المغني 53/8.

(44) ينظر منح الجليل 194/4.

(45) سورة البقرة الآية: 236.

(46) المنهجي على مذهب الإمام الشافعي رحمه الله تعالى 86/4.

(47) المعجم الوسيط، 942/2.

(48) سورة الإسراء، الآية: 100.

(49) مختار الصحاح، 1/ 688.

2. أسباب النفقة:

تجب على المسلم نفقة غيره بثلاثة أسباب بالزوجية، والقرابة، والمملك⁽⁵¹⁾، وسأطرح من هذا البحث النفقة الملكية لعدم الحاجة إليه.

السبب الأول - نفقة الزوجة حكمها، وأدلة وجوبها، وشروطها، ومقدارها:

أ. حكم النفقة على الزوجة وأدلة وجوبها:

واجب على الزوج أن ينفق على زوجته بدليل قوله تعالى: ﴿وَالْوَالِدَاتُ يُرْضِعْنَ أَوْلَادَهُنَّ حَوْلَيْنَ كَامِلَيْنِ لِمَنْ أَرَادَ أَنْ يُنَمِّمَ الرَّضَاعَةَ وَعَلَى الْمَوْلُودِ لَهُ رِزْقُهُنَّ وَكِسْوَتُهُنَّ بِالْمَعْرُوفِ لَا تُكَلِّفُ نَفْسٌ إِلَّا وُسْعَهَا لَا تُضَارَ وَالدَّةُ بِوَالِدِهَا وَلَا مَوْلُودٌ لَهُ﴾⁽⁵²⁾.

تبين الآية الكريمة أنه على الوالدات أن يرضعن أولادهن مدة سنتين كاملتين لمن أراد أن يتم الرضاعة، ويجب على الآباء أن يكفلوا للمرضعات طعامهن وكسوتهن على الوجه المستحسن عرفاً وشرعاً؛ لأن الله لا يكلف نفساً إلا قدر طاقتها⁽⁵³⁾.

وقال تعالى: ﴿أَسْكُنُوهُنَّ مِنْ حَيْثُ سَكَنْتُمْ مِنْ وَجْدِكُمْ وَلَا تُضَارُوهُنَّ لِتُضَيِّقُوا عَلَيْنَّ﴾⁽⁵⁴⁾.

تبين الآية الكريمة " أن المطلقات اللاتي بنن من أزواجهن فلا رجعة له عليهن، وليست حاملاً، فلها السكنى"⁽⁵⁵⁾.

وقال تعالى: ﴿لِيُنْفِقَ ذُو سَعَةٍ مِّن سَعَتِهِ وَمَنْ قُدِرَ عَلَيْهِ رِزْقُهُ فَلْيُنْفِقْ مِمَّا آتَاهُ اللَّهُ لَا يُكَلِّفُ اللَّهُ نَفْسًا إِلَّا مَا آتَاهَا سَيَجْعَلُ اللَّهُ بَعْدَ عُسْرٍ يُسْرًا﴾ (3)⁽⁵⁶⁾.

تبين هذه الآية " أن على الزوج أن ينفق على زوجته وعلى ولده الصغير على قدر وسعه حتى يوسع عليهما إذا كان موسعاً عليه ومن كان فقيراً فعلى قدر ذلك"⁽⁵⁷⁾.

وفي الحديث عن عائشة، أن هندا بنت عتبة، قالت: يا رسول الله إن أبا سفيان رجلاً شحيحاً وليس يُعطيني ما يكفيني وولدي إلا ما أخذت منه وهو لا يعلم، فقال: «خذي ما يكفيك ووالدك، بالمعروف»⁽⁵⁸⁾.

⁽⁵⁰⁾ شرح حدود ابن عرفة 474/1، البهجة شرح التحفة 608/1، شرح مختصر خليل للحرشي 4/183.

⁽⁵¹⁾ المهذب في الفقه المالكي وأدلته، 131/2.

⁽⁵²⁾ سورة البقرة الآية: 233.

⁽⁵³⁾ ينظر: التفسير الميسر 37/1.

⁽⁵⁴⁾ سورة الطلاق، الآية: 6.

⁽⁵⁵⁾ اللباب في علوم الكتاب 168/19.

⁽⁵⁶⁾ سورة الطلاق، الآية 7.

⁽⁵⁷⁾ الجامع لأحكام القرآن 171/18.

""كما أن للعلماء إجماع على وجوب النفقات للزوجات على الأزواج إذا كانوا بالغين إلا الناشز الممتنعة"⁽⁵⁹⁾.

ب. شروط نفقة الزوجة:

ذهب الحنفية إلى أنه يشترط في وجوب النفقة على الزوجة أن يكون العقد صحيحا لا فاسدا؛ لأنه إذا كان فاسدا انعدم سبب الوجوب وهو حق الحبس الثابت للزوج عليها بسبب النكاح؛ ولأن حق الحبس لا يثبت في النكاح الفاسد⁽⁶⁰⁾، وأيضا تجب على الزوج نفقة زوجته دخل بها أو لم يدخُلْ كَبِيرَةً كانت المَرْأَةُ أو صَغِيرَةً يُجامع مثلها⁽⁶¹⁾، وفصل المالكية القول فيها فقالوا غير المدخول بها تجب لها النفقة اذا دعيت إلى الدخول، مع إطاقتها، وبلوغ الزوج، ويسره أيضا، أما المدخول بها لها النفقة بشرط بلوغ الزوج ويسره، ولو كانت غير مطيقة للوطء لصغرها أو مرضها⁽⁶²⁾، ومذهب الشافعية أن تسلم المرأة نفسها إلى زوجها ويتمكن من الاستمتاع بها في نكاح صحيح، ففي هذه الحالة تجب نفقتها على زوجها⁽⁶³⁾، وذهب الحنابلة أنه إذا سلمته نفسها ومكنته من الاستمتاع بها⁽⁶⁴⁾، "وَلَأَنَّ الرَّوْجَةَ مَحْبُوسَةٌ لِحَقِّ الرَّوْجِ، يَنْعُمُهَا ذَلِكَ عَنِ التَّصَرُّفِ وَالْكَسْبِ، فَتَجِبُ نَفَقَتُهَا عَلَيْهِ"⁽⁶⁵⁾.

ج. مقدار نفقة الزوجة:

ذهب الحنفية والحنابلة إلى أن النفقة مقدرة بكفايتها⁽⁶⁶⁾، وذهب المالكية إلى أن نفقة الزوجة على الزوج غير محددة بالشرع، وإنما يرجع فيه إلى حال الزوج وحال الزوجة، وأن ذلك يختلف بحسب اختلاف الأمكنة والأزمنة والأحوال⁽⁶⁷⁾، طومذهب الشافعية أنه يجب للمرأة على الغني، مدان، ولخادمها مدّ وتلت وإن كان متوسطا فلها مد ونصف، ولخادمها مد، وإن كان معسرا فلها مد من غالب قوت البلد⁽⁶⁸⁾.

⁽⁵⁸⁾أخرجه البخاري في الجامع الصحيح المختصر، باب إذا لم ينفق الرجل فللمرأة أن تأخذ بغير علمه ما يكفيها وولدها، كتاب النفقات رقم الحديث 5049، 5/2052.

⁽⁵⁹⁾الإقناع في مسائل الإجماع 2/55.

⁽⁶⁰⁾ينظر الفتاوى الهندية 1/544 - 545.

⁽⁶¹⁾ينظر البحر الرائق شرح كنز الدقائق 4/188.

⁽⁶²⁾ينظر: الفواكه الدواني على رسالة أبي زيد القيرواني 2/723.

⁽⁶³⁾ينظر الفتاوى الهندية 1/544 - 545.

⁽⁶⁴⁾ينظر المهذب 2/159.

⁽⁶⁵⁾ينظر الكافي في فقه الإمام المبجل أحمد ابن حنبل 3/227.

⁽⁶⁶⁾مطالب أولي النهى في شرح غاية المنتهى 5/617.

⁽⁶⁷⁾الاختيار لتعليق المختار 4/4، المغني في فقه الإمام أحمد بن حنبل الشيباني 9/231.

⁽⁶⁸⁾ينظر بداية المجتهد ونهاية المقتصد 3/77.

السبب الثاني – القرابة:

1. نفقة البنت حكمها، والدليل عليها:

أ. حكمها:

تجب نفقة البنت الفقيرة غير المتزوجة على والدها إذا كان مليء، أما إذا كانت البنت غنية فلا تجب لها النفقة⁽⁶⁹⁾، بل تنفق على نفسها من مالها، أو ينفق عليها تتزوج وليها من مالها، ويستمر الإنفاق عليها إلى أن لأنها إذا تزوجت صارت غنية بزوجها ولو كانت فقيرة بنفسها، فلو كان زوجها فقيراً لا تنقطع نفقتها من أبيها⁽⁷⁰⁾.

ب. أدلة وجوب نفقة البنت:

قال تعالى: ﴿وَعَلَى الْمَوْلُودِ لَهُ رِزْقُهُنَّ وَكِسْوَتُهُنَّ بِالْمَعْرُوفِ﴾⁽⁷¹⁾.

المعنى الإجمالي للآية، ففي هذه الآية دليل على وجوب نفقة الولد على والده؛ وذلك الضعف الولد وعجزه. وسماه الله - سبحانه وتعالى - للأم، لأن الغذاء يصل إليه بواسطتها في الرضاع⁽⁷²⁾.

وفي الحديث عَنْ عَائِشَةَ، أَنَّ هِنْدَ بِنْتَ عْتَبَةَ، قَالَتْ: يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنَّ أَبَا سُفْيَانَ رَجُلٌ شَجِيحٌ وَلَيْسَ يُعْطِينِي مَا يَكْفِينِي وَوَلَدِي إِلَّا مَا أَخَذْتُ مِنْهُ وَهُوَ لَا يَعْلَمُ، فَقَالَ: «خُذِي مَا يَكْفِيكِ وَوَلَدِكَ، بِالْمَعْرُوفِ»⁽⁷³⁾.

ففي هذا الحديث دلالة على أن نفقة الزوجة من مال الزوج، وكذلك نفقة الولد من مال أبيه لقوله صلى الله عليه وسلم خذي ما يكفيك وولدك.

"كما أجمع أهل العلم أن على المرء نفقة أولاده الأطفال الذين لا كسب لهم ولا مال"⁽⁷⁴⁾.

رابعاً: الميراث:

المرأة في العصر الجاهلي كانت محرومة من الميراث تورث ولا ترث، إلى أن جاء الإسلام فأعطاهما جميع حقوقها ومن هذه الحقوق الحق في الميراث، فلرجال والنساء نصيب شرعه الله تعالى لهم إذا مات أحد الوالدان أو أحد الأقارب وهذا النصيب قد حدده الله تعالى بأنصبة محسوبة ومحددة⁽⁷⁵⁾.

⁽⁶⁹⁾ اللباب في فقه الشافعي 1/334.

⁽⁷⁰⁾ ينظر فتح القدير 3/343-344، و منح الجليل شرح مختصر خليل 4/416.

⁽⁷¹⁾ ينظر حاشية الدسوقي 2/524.

⁽⁷²⁾ سورة البقرة، الآية: 233.

⁽⁷³⁾ سبق تخريجه، ص 48.

⁽⁷⁴⁾ كتاب الإجماع للإمام لابن المنذر، ص 23.

1. حق المرأة في الميراث من القرآن والسنة:

أ. من القرآن:

قال تعالى: ﴿يُوصِيكُمُ اللَّهُ فِي أَوْلَادِكُمْ لِلذَّكَرِ مِثْلُ حَظِّ الْأُنثِيَيْنِ فَإِن كُنَّ نِسَاءً فَوْقَ اثْنَتَيْنِ فَلَهُنَّ ثُلُثًا مَّا تَرَكَ وَإِن كَانَتْ وَاحِدَةً فَلَهَا النِّصْفُ﴾⁽⁷⁶⁾.

(معنى الآية الكريمة)، أي أن الله يوصيكم ويأمركم في شأن أولادكم وذلك إذا مات أحدكم وترك أولادا سواء كان هؤلاء الأولاد ذكورا أو إناثا فميراثه كله لهم للذكر مثل نصيب الأنثيين، إذا لم يكن هناك وارث غيرهم، فإن ترك بنات فقط فللبنتين فأكثر ثلثا ما ترك، وإن كانت ابنة واحدة، فلها النصف⁽⁷⁷⁾.

وقال الله تعالى في هذا الشأن أيضا: ﴿وَلَهُنَّ الرُّبُعُ مِمَّا تَرَكْتُمْ إِنْ لَمْ يَكُنْ لَكُمْ وُلْدٌ فَإِن كَانَ لَكُمْ وُلْدٌ فَلَهُنَّ الثُّمْنُ مِمَّا تَرَكَهُ﴾⁽⁷⁸⁾.

يخبر الله سبحانه وتعالى في هذه الآية الكريمة، ولأزواجكم - أيها الرجال - الربع مما تركتم، إن لم يكن لكم ولد ذكرا كان أو أنثى منهن أو من غيرهن فإن كان لكم ابن أو ابنة فلهن الثمن مما تركتم يقسم الربع أو الثمن بينهن، فإن كانت زوجة واحدة كان هذا ميراثا لها⁽⁷⁹⁾، وقال تعالى أيضا: ﴿وَإِن كَانَ رَجُلٌ يُورَثُ كَلَلَةً أَوْ امْرَأَةً وَلَهُ أَخٌ أَوْ أُخْتُ فَلِكُلِّ وَاحِدٍ مِّنْهُمَا السُّدُسُ﴾⁽⁸⁰⁾.

ففي كل هذه الآيات الكريمة دلالة على أن للمرأة الحق في أن ترث وذلك بعد وفاة المورث إما ترث النصف أو الربع أو الثمن، أو السدس إلخ... وذلك بحسب حالها وقرابتها من الميت.

ب. من السنة النبوية الشريفة:

"مَرَضْتُ بِمَكَّةَ مَرَضًا، فَأَشْفَيْتُ مِنْهُ عَلَى الْمَوْتِ، فَأَتَانِي النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَعُودُنِي، فَقُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنَّ لِي مَالًا كَثِيرًا، وَلَيْسَ يَرِثُنِي إِلَّا ابْنَتِي، أَفَأَتَصَدَّقُ بِثُلُثِي مَالِي؟ قَالَ: لَا قَالَ: قُلْتُ: فَالشَّطْرُ؟ قَالَ: لَا قُلْتُ: الثُّلُثُ؟ قَالَ: الثُّلُثُ كَثِيرٌ،

(75) الجامع لأحوال وأحكام النساء في القرآن الكريم ص 49.

(76) سورة النساء، الآية: 11.

(77) ينظر التفسير الميسر 11/2.

(78) سورة النساء، الآية: 12.

(79) المصدر نفسه 12/2.

(80) سورة النساء، الآية: 12.

إِنَّكَ إِنْ تَرَكْتَ وَلَدَكَ أَغْنِيَاءَ خَيْرٌ مِنْ أَنْ تَتْرَكَهُمْ عَالَةً يَتَكَفَّفُونَ النَّاسَ، وَإِنَّكَ لَنْ تُنْفِقَ نَفَقَةً إِلَّا أُجِرْتَ عَلَيْهَا، حَتَّى اللَّقْمَةَ تَرْفَعُهَا إِلَى فِي امْرَأَتِكَ"⁽⁸¹⁾.

"عن هُزَيْلِ بْنِ شُرْحَبِيلٍ، قَالَ: سُئِلَ أَبُو مُوسَى عَنْ بِنْتِ وَابْنَةِ ابْنِ وَأُخْتِ، فَقَالَ: لِلْبِنْتِ النِّصْفُ، وَلِلْأُخْتِ النِّصْفُ، وَأْتِ ابْنَ مَسْعُودٍ، فَسَأَلْتَابِعْنِي، فَسُئِلَ ابْنُ مَسْعُودٍ، وَأُخْبِرَ بِقَوْلِ أَبِي مُوسَى فَقَالَ: لَقَدْ ضَلَلْتُ إِذَا وَمَا أَنَا مِنَ الْمُهْتَدِينَ، أَقْضِي فِيهَا بِمَا قَضَى النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «لِلْإِبْنَةِ النِّصْفُ، وَلِلْبِنْتِ ابْنِ السُّدُسِ تَكْمِلَةَ الثُّلُثَيْنِ، وَمَا بَقِيَ فَلِلْأُخْتِ» فَآتَيْنَا أَبَا مُوسَى فَأَحْبَرَنَا بِقَوْلِ ابْنِ مَسْعُودٍ فَقَالَ: لَا تَسْأَلُونِي مَا دَامَ هَذَا الْخَبْرُ فِيكُمْ"⁽⁸²⁾.

ففي هذه الأحاديث أيضا دلالة على حق المرأة في الميراث وأنه حق من حقوقها المالية، وبناء على هذا يجب أن يعطى للمرأة حقها في الميراث ولا يجوز أخذه ولا هضمه مهما كانت قرابتها من الميت وحقها من التركة.

2. أحوال المرأة المتنوعة في الميراث:

ترث المرأة إما النصف أو الربع أو الثمن أو الثلث أو السدس وغير ذلك، سواء كانت أما أو بنتا أو أختا أو جدة أو بنت ابن أو عمه... إلى آخره. وتفصيل أحوال المرأة المتنوعة في الميراث مبسوطا في مظانه⁽⁸³⁾.

واجبات المرأة المالية

ويشتمل على أربعة مطالب:

المطلب الأول: نفقة المرأة على نفسها.

المطلب الثاني: نفقة المرأة على ولدها.

المطلب الثالث: واجب المرأة اتجاه زوجها.

المطلب الرابع: واجب المرأة في إيتاء الزكاة.

المطلب الأول

⁽⁸¹⁾أخرجه البخاري في الجامع المسند الصحيح المختصر من أمور رسول الله صلى الله عليه وسلم وسننه وأيامه، من حديث سعد بن أبي وقاص عن أبيه، باب ميراث البنات كتاب الفرائض، رقم الحديث 150/6733،8.

⁽⁸²⁾أخرجه البخاري في الجامع المسند الصحيح المختصر من أمور رسول الله صلى الله عليه وسلم وسننه وأيامه، من حديث هزيل بن شريحيل، باب ميراث ابنة الابن مع بنت كتاب الفرائض، رقم الحديث 6736، 151/8.

⁽⁸³⁾ينظر المقدمات الممهدة 142/3 وما بعدها، عقد الجواهر الثمينة في مذهب عالم المدينة 1239/3 وما بعدها، والتوضيح في شرح المختصر الفرعي لابن الحاجب 570/8 وما بعدها، والفواكه الدواني على رسالة ابن أبي زيد القيرواني 248/2 وما بعدها.

نفقة المرأة على نفسها

الدين الإسلامي دين وسط واعتدال في النفقة على النفس والقريب والأهل والمحتاجين، فلا يجوز البخل ولا التقدير، ولا الإسراف ولا التبذير، وليعتمد الإنسان على رزق الله الذي لا ينقطع ولا ينفد، وليتكل على الله الذي لا أحدا يضيع من خلقه وعباده، إذا أحسنوا العمل وقاموا بالسعي والكسب، ولم يعطلوا مواهبهم في الإنتاج والبحث واكتشاف خزائن الأرض، والإفادة من خيرات السماء⁽⁸⁴⁾.

والأصل أن نفقة الإنسان الحر ذكراً كان أو أنثى في ماله صغيراً كان أو كبيراً، إلا الزوجة فإن نفقتها من مال زوجها متى استوفت شروط وجوبها عليه⁽⁸⁵⁾.

فالنفقة على النفس واجبة ولذلك جعل الإسلام حفظ النفس من الضروريات الخمس، ومن مقاصد الشريعة الإسلامية، وفيما يأتي بيان ذلك.

أولاً - أدلة وجوب النفقة على النفس:

1. من القرآن الكريم:

فقد وردت العديد من الآيات القرآنية التي تبين أهمية الإنفاق على النفس؛ وذلك ليحفظ الإنسان حياته؛ لأن حفظ النفس لا يكون بدونها ومن هذه الآيات، قال الله تعالى: ﴿وَلَا تُلْقُوا بِأَيْدِيكُمْ إِلَى التَّهْلُكَةِ﴾⁽⁸⁶⁾، "فكانت التهلكة في الإقامة في الأهل والمال وترك الجهاد"⁽⁸⁷⁾، وقال الله تعالى في هذا الشأن أيضاً: ﴿وَلَا تَقْتُلُوا أَنْفُسَكُمْ﴾⁽⁸⁸⁾، (المعنى الإجمالي للآية) "ولا تقتلوا: أن أنفسكم يعني لا يقتل بعضكم بعضاً فإنكم أهل دين واحد وقيل ولا تقتلوا أنفسكم يعني أوجب الرجل على نفسه قتل نفسه فيجابه باطل، ويقال ولا تقتلوا أنفسكم يعني لا تقتلوا بالكسل والبخل"⁽⁸⁹⁾، فعلى الإنسان أن يعتدل في الإنفاق على نفسه فلا يبخل، ولا يسرف، ولا يعرض حياته إلى التهلكة والمخاطر.

2. من السنة النبوية المطهرة:

⁽⁸⁴⁾ ينظر التفسير الوسيط للزحيلي 2/1341.

⁽⁸⁵⁾ ينظر الموسوعة الفقهية 5/254.

⁽⁸⁶⁾ سورة البقرة، الآية: 195.

⁽⁸⁷⁾ تفسير ابن كثير 1/391.

⁽⁸⁸⁾ سورة النساء، الآية: 29.

⁽⁸⁹⁾ بحر العلوم 1/323.

وردت أحاديث من السنة النبوية تبين وجوب النفقة، وقد بدأ ذلك واضحاً في قوله صلى الله عليه وسلم: " ... ابداً بِنَفْسِكَ فَتَصَدَّقْ عَلَيْهَا، فَإِنْ فَضَلَ شَيْءٌ فَلِأَهْلِكَ، فَإِنْ فَضَلَ عَنْ أَهْلِكَ شَيْءٌ فَلِذِي قَرَابَتِكَ، فَإِنْ فَضَلَ عَنْ ذِي قَرَابَتِكَ شَيْءٌ فَهَكَذَا وَهَكَذَا"⁽⁹⁰⁾.

ففي هذا الحديث دليل على ابتداء النفقة بالنفس، وأن الفضائل والحقوق إذا تزاومت قدم الأوكد فالأوكد⁽⁹¹⁾، ويلاحظ أيضاً أنه سمي الإنفاق على النفس في الحديث الشريف صدقة، حلال ويقدر الحاجة إلى ذلك، وقد يصل إلى مرحلة الوجوب؛ وذلك عند وهو قرابة إذا كان من الاضطراب فإن فضل شيء لأهلك أي زوجتك فإن فضل على أهلك فلذو قرابتك إن حمل على التطوع يتناول كل ذي قرابة وإن حمل على الوجوب اختص بمن تحب نفقته الأقارب⁽⁹²⁾.

وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ - رضي الله عنه - قال: جَاءَ رَجُلٌ إِلَى النَّبِيِّ - صلى الله عليه وسلم - فقال: يَا رَسُولَ اللَّهِ! عِنْدِي دِينَارٌ؟ قَالَ: «أَنْفِقْهُ عَلَى نَفْسِكَ قَالَ: عِنْدِي آخَرُ قَالَ: «أَنْفِقْهُ عَلَى زَوْجَتِكَ» قَالَ: عِنْدِي آخَرُ قَالَ: «أَنْفِقْهُ عَلَى وَلَدِكَ» قَالَ: عِنْدِي آخَرُ قَالَ: «أَنْفِقْهُ عَلَى خَادِمِكَ» قَالَ: عِنْدِي آخَرُ قَالَ: «أَنْتَ أَبْصَرُ»⁽⁹³⁾.

معنى هذا الحديث أنه يجب على الإنسان أن ينفق على نفسه أولاً، لأنه ألزم ما يكون عليه نفسه، فهل يتصدق الإنسان بقرص خبز ليس معه غيره فيقتله الجوع؟! لا يجوز هذا، إنما يبدأ بنفسه، وما زاد عن حاجته يفيض به على غيره الذي يليه في المرتبة⁽⁹⁴⁾.

ثانياً- مقدار النفقة على النفس، وبيان حكم حرمان النفس من الطيبات:

عند الحديث عن النفقة على النفس وأن الله أوجب ذلك سواء أكان ذلك في القرآن أو السنة النبوية المطهرة، فقد يتساءل سائل: ما مقدار هذه النفقة؟ وإذا امتنع عن بعض الطيبات، فما الحكم؟ وفيما يلي بيان ذلك:

1. مقدار النفقة على النفس:

ينفق الإنسان على حياته ما يحفظها، ولا يعرضه إلى الهلاك وهو الطعام والشراب والدواء واللباس والمسكن، وما زاد على ذلك فهو من التمتع والملذات إذا لم يصل إلى حد الإسراف والتبذير، فإن وصل إلى حد الإسراف والتبذير، فهو حرام،

⁽⁹⁰⁾ أخرجه مسلم في صحيحه من حديث جابر ، باب الابتداء في النفقة على النفس ثم أهله ثم القرابة ، كتاب الزكاة ، رقم الحديث 2360 ، 78/3.

⁽⁹¹⁾ ينظر المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجاج 83/7.

⁽⁹²⁾ ينظر طرح التشريب في شرح التريب 218/6.

⁽⁹³⁾ أخرجه النسائي في سنته الكبرى من حديث أبي هريرة، باب إيجاب نفقة المرأة وكسوتها، كتاب عشرة النساء، رقم الحديث 9137، 270/8، تعليق الألباني صحيح، تعليق شعيب الأرناؤوط حسن، ينظر صحيح ابن حبان 46/10.

⁽⁹⁴⁾ ينظر شرح بلوغ المرام 10/138.

وذلك لقوله تعالى: ﴿وَكُلُوا وَاشْرَبُوا وَلَا تُسْرِفُوا إِنَّهُ لَا يُحِبُّ الْمُسْرِفِينَ﴾⁽⁹⁵⁾، وقال الله تعالى في هذا الشأن أيضا: ﴿إِنَّ الْمُبْتَدِينَ كَانُوا إِخْوَانَ الشَّيْطَانِ وَكَانَ الشَّيْطَانُ لِرَبِّهِ كَفُورًا﴾⁽⁹⁶⁾.

والإسراف والتبذير يكونان بواحد من أمرين:

أ. إنفاق المال في وجوه الحرام والباطل والضلال والبدع، كالخمر والزنا وشراء المحرم من اللباس كالحرير للرجال مثلا، المقتنيات كالتماثيل لكل روح.

ب. إفناء المال في الشهوات المباحة بما يزيد على قدر الحاجة، حتى لا يبقى من المال شيء فيعرض الإنسان نفسه بعد ذلك للحرمان.

2. حرمان النفس من الطيبات:

لا يجوز للإنسان أن يبخل على نفسه، ويحرمها من الطيبات في المأكل والمشرب والملبس والمسكن، فلا فضل في شيء أحله الله وامتن به على عباده، قال تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا لَا تُحَرِّمُوا طَيِّبَاتِ مَا أَحَلَّ اللَّهُ لَكُمْ﴾⁽⁹⁷⁾، أخبر الله تعالى "عن الكفار أنهم حرّموا أشياء مما رزقهم الله تعالى افتراء على الله عز شأنه، وكان القصد بذلك تحذير المؤمنين أن يحرموا شيئا من ذلك فيشابهوا الكفار في صنعهم"⁽⁹⁸⁾.

فالتمتع بالطيبات مستحب للقادر عليه وليس له ثواب في حرمان نفسه، بأكل رديء الطعام مثلا، وبشرط أن يكون التمتع بالطيبات عوناً للإنسان على طاعة الله وشكر نعمه، وهذا التوسع مشروط كذلك إذا كان المال والمسكن والمأكل حلالاً⁽⁹⁹⁾.

المطلب الثاني

نفقة المرأة على ولدها

أولاً - مسألة انتقال واجب الإنفاق إلى الأم:

الإرضاع مالها على اختلاف الفقهاء في هذه المسألة، فقال الحنفية: "إذا لم يكن للولد مال فنفقته على والده، وروي عن أبي حنيفة، أن النفقة على الأب والأم أثلاث على حسب ميراثهما، إلا أن في "ظاهر الرواية" جعل الكل على الأب؛ لأن النفقة نظير الإرضاع فكما لا يشارك الأب في مؤونة أحد فكذا في النفقة، وإن كان الأب معسراً والأم موسرة أمرت أن تنفق من

⁽⁹⁵⁾سورة الأعراف، الآية: 31.

⁽⁹⁶⁾سورة الإسراء، الآية: 27.

⁽⁹⁷⁾سورة المائدة، الآية: 87.

⁽⁹⁸⁾روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني 7/77.

⁽⁹⁹⁾ينظر الأسرة أحكام وأدلة، للصادق الغرياني ص 350 وما بعدها.

الولد ويكون ديناً على الأب ترجع عليه إذا أيسر؛ لأن نفقة الولد الصغير على الأب وإن كان معسراً كنفقة نفسه فكانت الأم صاحبة حق واجب عليه يأمرها القاضي فترجع عليه إذا أيسر كما إذا أدت بأمره ثم جعل الأم أولى بالتحمل من سائر الأوقات حتى لو كان الأب معسراً والأم موسرة، وللصغير جد موسر تؤمر الأم بالإنفاق من مال نفسها ثم ترجع على الأب، ولا يؤمر الجد بذلك؛ لأنه وقعت الحاجة إلى الاستدانة من مالها وهي أقرب إلى الصغير وأولى⁽¹⁰⁰⁾، وذهب المالكية أنه لا تجب النفقة على الأم لولدها مع وجود الأب ولا مع عدمه سواء كان الأب موسراً كان أو معسراً، لأن كل من لا يلزمها إرضاعه في بعض الأحوال لم يلزمها الإنفاق عليه كالمرأة الأجنبية، ولأن الإنفاق إذا وجب على شخص لم ينتقل إلى غيره، وكذلك إذا حال دونه حائل لا ترجع النفقة عليه، ونفقة هذا الولد كانت واجبة على الأب، فإن فقد الأب أو أعسر لم يلزم غيره كما لم يلزم سائر الأقارب نفقة هذا الولد⁽¹⁰¹⁾، وذهب الشافعية "أنها تجب على الجد أبي الأب ثم أبائه وإن علون دون الأم، سواء مات الأب أو أعسر، ثم تنتقل بعدهم إلى الأم"⁽¹⁰²⁾.

ثانياً: مسألة: انتقال نفقة الأبناء إلى غير الأم:

من كان له أب لم تجب نفقته على غيره؛ لأن الله تعالى أمر الآباء أن يعطوا الوالدات أجر من الرضاع بقوله تعالى: ﴿فَإِنْ أَرْضَعْنَ لَكُمْ فَتَاتُوهُنَّ أُجُورَهُنَّ﴾⁽¹⁰³⁾، وقوله سبحانه وتعالى: ﴿وَعَلَى الْمَوْلُودِ لَهُ رِزْقُهُنَّ وَكَسْوَتُهُنَّ بِالْمَعْرُوفِ﴾⁽¹⁰⁴⁾ وأمر النبي صلى الله عليه وسلم هنداً: أن تأخذ ما يكفي ولدها من مال أبيهم فإن لم يكن لهم أب لم يكن له إلا وارث واحد فالنفقة عليه، وإن كان له وارثان فالنفقة عليهما على قدر إرثهما، فإذا كان لهم أم وجد فعلى الأم ثلث النفقة، وعلى الجد الثلثان وإن كان له جدة وأخ فعلى الجدة سدس النفقة، والباقي على الأخ وإن كان له أخوان أو أختان فالنفقة عليهما نصفين وإن كان له أخت وأم فعلى الأخت ثلاثة أخماس النفقة، وعلى الأم الخمسان لأنه مال يستحق بالقرابة، وإن كان له من الورثة ثلاثة أو أكثر فنفقته عليهم على قدر إرثهم لما ذكرنا وإن اجتمع أم وأبو أم فالنفقة على أم الأم لأنها الوارثة، ولأن الجد أب الأم لا يرث⁽¹⁰⁵⁾.

المطلب الثالث

واجب المرأة اتجاه زوجها من الناحية المالية

أولاً: إنفاق الزوجة على زوجها:

⁽¹⁰⁰⁾المحيط البرهاني 242/4.

⁽¹⁰¹⁾ينظر الأسرة أحكام وأدلة، للصادق الغرياني ص 350 وما بعدها.

⁽¹⁰²⁾ينظر المعونة على مذهب عالم المدينة 939/1.

⁽¹⁰³⁾الحاوي في فقه الشافعي 11 / 479.

⁽¹⁰⁴⁾سورة الطلاق، الآية: 6.

⁽¹⁰⁵⁾سورة البقرة، الآية: 233.

إذا أنفقت الزوجة على زوجها من مالها، ثم طالبته بما أنفقته عليه، فإن لها الرجوع عليه بالنفقة المعتادة، التي ليس فيها إسراف ويقضى بها سواء كان الزوج ملياً وقت الإنفاق عليه أو فقيراً، بشرط أن تحلف أنها وقت الإنفاق لم تكن متبرعة، لأن المتبرع لا يجوز له الرجوع في هيبته.

ثانياً: تصرف الزوجة في مالها بأكثر من الثلث:

بأكثر من اختلف الفقهاء إذا تصدقت الزوجة من مالها بأكثر من الثلث فقال المالكية: أنه لا يجوز للمرأة المتزوجة أن تتصرف بهبة ولا عتق ولا صدقة بأكثر من ثلثها إلا بإذن زوجها، فإن تصدقت ثلثها فزوجها بالخيار في إجازة ما زاد على الثلث من صدقتها أو رده، وقد قيل: له رد صدقتها كلها إذا زادت على الثلث ولا بأس ببيع المرأة المتزوجة وشراؤها ما لم تحاب في ذلك، وليس لزوجها منعها من بيعها وشراؤها، وإذا وهبت أو تصدقت بأكثر من ثلثها ولم يعلم بذلك زوجها حتى طلقها أو مات عنها نفذ فعلها⁽¹⁰⁶⁾، وذهب الشافعية والحنابلة إلى أن المرأة البالغة الرشيدة لها حق التصرف في مالها بالتبرع والمعاوضة، سواء أكانت متزوجة، أم غير متزوجة، ولا تحتاج إلا إذن الزوج حتى وإن كانت العطية بأكثر من الثلث⁽¹⁰⁷⁾.

"ولكن لا يجوز للزوج المسلم الصادق أن يستغل هذا الحكم، فيتجبر على زوجته، ويمنعها من التصرف في مالها"⁽¹⁰⁸⁾.

ثالثاً: تصرف الزوجة في مال زوجها:

1. دليل صدقة المرأة من مال زوجها من السنة النبوية:

عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ- «إِذَا أَنْفَقَتِ الْمَرْأَةُ مِنْ بَيْتِ زَوْجِهَا غَيْرَ مُفْسِدَةٍ كَانَ لَهَا أَجْرُهَا وَلَهُ مِثْلُهُ بِمَا اكْتَسَبَ وَلَهَا بِمَا أَنْفَقَتْ وَلِلْحَازِنِ مِثْلُ ذَلِكَ مِنْ غَيْرِ أَنْ يَنْتَقِصَ مِنْ أَجُورِهِمْ شَيْئاً»⁽¹⁰⁹⁾.

2. معنى الحديث الشريف:

إذا أنفقت المرأة تصدقت، من بيت زوجها بإذنه الصريح أو العرفي، غير مفسدة أي غير مسرفة في الإنفاق، كان لها المراد بها المرأة، (أجرها)، أي أجر الإنفاق، وله أي الزوج، مثله أي مثل أجر الزوجة، (بما اكتسب ولها بما أنفقت)، أي له

⁽¹⁰⁶⁾ ينظر التفرع في فقه الإمام مالك بن أنس 270/2 – 271.

⁽¹⁰⁷⁾ ينظر المغني 560/4، ينظر بحر المذهب (في فروع المذهب الشافعي) 391/5 – 392.

⁽¹⁰⁸⁾ الموسوعة الفقهية الميسرة في فقه الكتاب والسنة المطهرة 181/3.

⁽¹⁰⁹⁾ أخرجه مسلم في صحيحه، باب أجر الخازن الأمين والمرأة إذا تصدقت من بيت زوجها غير مفسدة بإذنه الصريح أو العربي، كتاب الزكاة، رقم الحديث 2413، 90/3.

أجره يكسبه ولها أجرها بإنفاقها (وللخازن) الذي يحفظ الطعام "مثل ذلك" أي مثل ما للزوجة والزوج من الأجر، (من غير أن ينتقص من أجورهم شيئاً أي من أجور هؤلاء الثلاثة (بسبب إعطاء شيء) الزوجة، والزوج، والخازن⁽¹¹⁰⁾).

كما يدل الحديث على "ترغيب المرأة والخدام في إكرام السائل وعدم رده خائفاً بإعطائه ما يريد إذا لم يتجاوز العادة والعرف وعلم من حال المالك بالسماح بذلك، لما يترتب على ذلك من الأجر والثواب"⁽¹¹¹⁾.

المطلب الرابع

زكاة المرأة

أولاً - أدلة مشروعيتها من الكتاب والسنة والإجماع:

أ. من الكتاب:

قوله تعالى: ﴿وَأَقِمْنَ الصَّلَاةَ وَآتِينَ الزَّكَاةَ وَأَطِعْنَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ﴾⁽¹¹²⁾، (معنى الآية الكريمة) قوله تعالى: (وَأَقِمْنَ الصَّلَاةَ) التي هي أصل الطاعات البدنية، (وَآتِينَ الزَّكَاةَ) التي هي أشرف العبادات المالية أي: إن كان لهن مال، (وَأَطِعْنَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ) في جميع الأوامر والنواهي⁽¹¹³⁾، ومن المعلوم أن الأمر يفيد الوجوب، "فكل هذه أوامر (إقامة الصلاة، إيتاء الزكاة، طاعة الله ورسوله) محمولة على الوجوب؛ لأنه الأصل فيها ولعدم وجود قرينة صارفة"⁽¹¹⁴⁾.

قال تعالى: ﴿إِنَّ الْمُسْلِمِينَ وَالْمُسْلِمَاتِ وَالْمُؤْمِنِينَ وَالْمُؤْمِنَاتِ وَالْقَانِتِينَ وَالْقَانِتَاتِ وَالصَّادِقِينَ وَالصَّادِقَاتِ وَالصَّابِرِينَ وَالصَّابِرَاتِ وَالْخَاشِعِينَ وَالْخَاشِعَاتِ وَالْمُتَصَدِّقِينَ وَالْمُتَصَدِّقَاتِ وَالصَّائِمِينَ وَالصَّائِمَاتِ وَالْحَافِظِينَ فُرُوجَهُمْ وَالْحَافِظَاتِ وَالذَّاكِرِينَ اللَّهَ كَثِيرًا وَالذَّاكِرَاتِ أَعَدَّ اللَّهُ لَهُمْ مَغْفِرَةً وَأَجْرًا عَظِيمًا﴾⁽¹¹⁵⁾.

فقوله تعالى: (وَالْمُتَصَدِّقِينَ وَالْمُتَصَدِّقَاتِ): أي المؤدين الزكاة والفضل من أموالهم عند الحاجة إليه والمؤديات كذلك، ويخبر الله تعالى في نهاية الآية أنه أعد لكل هؤلاء المذكورين في الآية السابقة ومن بينهم (وَالْمُتَصَدِّقِينَ وَالْمُتَصَدِّقَاتِ) مغفرة: أي لذنوبهم وذنوبهن، وأجراً عظيماً: أي الجنة دار الأبرار⁽¹¹⁶⁾.

ب. أدلة إيتاء المرأة الزكاة من السنة النبوية المطهرة:

⁽¹¹⁰⁾ ينظر الكوكب الوهاج شرح صحيح مسلم 94/12.

⁽¹¹¹⁾ المنهل العذب المورود شرح سنن الإمام أبي داود 337/9.

⁽¹¹²⁾ سورة الأحزاب ، الآية : 33

⁽¹¹³⁾ ينظر تفسير روح البيان 131/7-132

⁽¹¹⁴⁾ تليقح الأفهام العلية بشرح القواعد الفقهية ص 83.

⁽¹¹⁵⁾ سورة الأحزاب ، الآية : 35.

⁽¹¹⁶⁾ سورة الأحزاب ، الآية : 35.

"عَنْ زَيْنَبِ امْرَأَةِ عَبْدِ اللَّهِ - بِمِثْلِهِ سَوَاءٌ قَالَتْ: كُنْتُ فِي الْمَسْجِدِ، فَرَأَيْتُ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَقَالَ: "تَصَدَّقْنَ وَلَوْ مِنْ حُلِيِّكُنَّ" وَكَانَتْ زَيْنَبُ تُنْفِقُ عَلَى عَبْدِ اللَّهِ، وَأَيْتَامٍ فِي حَجْرِهَا، قَالَ: فَقَالَتْ لِعَبْدِ اللَّهِ: سَلْ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَيُّجِزِي عَنِّي أَنْ أَنْفِقَ عَلَيْكَ وَعَلَى أَيْتَامٍ فِي حَجْرِي مِنَ الصَّدَقَةِ؟ فَقَالَ: سَلِي أَنْتِ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، فَأَنْطَلَقْتُ إِلَى النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، فَوَجَدْتُ امْرَأَةً مِنَ الْأَنْصَارِ عَلَى الْبَابِ، حَاجِبُهَا مِثْلُ حَاجَتِي، فَمَرَّ عَلَيْنَا بِالْأَنْصَارِ، فَقُلْنَا: سَلِ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَيُّجِزِي عَنِّي أَنْ أَنْفِقَ عَلَى زَوْجِي، وَأَيْتَامٍ لِي فِي حَجْرِي؟ وَقُلْنَا: لَا تُخَيِّرُنَا، فَدَخَلَ فَسَأَلَهُ، فَقَالَ: "مَنْ هُمَا؟" قَالَ: زَيْنَبُ، قَالَ: «أَيُّ الرِّيَاسِ؟» قَالَ: امْرَأَةٌ عَبْدِ اللَّهِ، قَالَ: «نَعَمْ، لَمَّا أَجْرَانِ، أَجْرُ الْقَرَابَةِ وَأَجْرُ الصَّدَقَةِ»⁽¹¹⁷⁾.

ج. وأما الإجماع:

فقد أجمعت الأمة على وجوب الزكاة كالصلاة، ولا خلاف بينهم في وجوبها على النساء كوجوبها على الرجال⁽¹¹⁸⁾.

ثانياً- إعطاء الزوجة زكاتها لزوجها:

اختلف الفقهاء في حكم ما إذا أعطت الزوجة زكاة مالها لزوجها، فمذهب الحنفية أنه لا يجوز للمرأة أن تدفع زكاتها لزوجها وذلك للاشتراك في المنافع عادة، وقال⁽¹¹⁹⁾ يجوز لها أن تدفع زكاتها إليه لقوله صلى الله عليه وسلم " ... لَهَا أَجْرَانِ، أَحْرُ الْقَرَابَةِ وَأَجْرُ الصَّدَقَةِ"⁽¹²⁰⁾.

وأما مذهب المالكية فعلى ثلاثة آراء:

⁽¹¹⁷⁾ ينظر أيسر التفاسير لكلام العلي الكبير 4/ 269.

⁽¹¹⁸⁾ أخرجه البخاري في الجامع المسند الصحيح المختصر من أمور رسول الله صلى الله عليه وسلم وسننه وأيامه، باب الزكاة على الزوج والأيتام في الحجر، كتاب الزكاة، و"1466"، 121/2، وأخرجه مسلم في الجامع الصحيح المسمى صحيح مسلم، باب فضل النفقة والصدقة على الأقربين والزوج والأولاد والوالدين ولو كانوا مشركين، كتاب الزكاة، و ((2366))، 80/3 وأخرجه النسائي في سننه الكبرى، باب الفضل في نفقة المرأة على زوجها وذكر الاختلاف على سليمان في حديث زينب فيه، كتاب عشرة النساء، و 381/5 (9202).

⁽¹¹⁹⁾ ينظر الإقناع في مسائل الإجماع 1/ 193.

⁽¹²⁰⁾ أي الصحاحيان أبو يوسف ومحمد، أما أبا (يوسف) هو يعقوب بن إبراهيم بن حبيب بن خنيس بن سعد بن حبنة الأنصاري، ثقة، مات ببغداد سنة اثنتين وثمانين ومائة، ينظر طبقات الحنفية 2/ 220، (أما محمد) هو أبو عبد الله محمد بن فرقد الشيباني بالولاء الفقيه الحنفي، أصله من دمشق وولد في العراق، ونشأ بالكوفة، وطلب الحديث، ولقي جماعة من أعلام الأئمة، وحضر مجلس أبي حنيفة سنتين، ثم تفقه على أبي يوسف صاحب أبي حنيفة، وله في مصنفاة المسائل المشكلة خصوصاً المتعلقة بالعربية، ومات برنوبه قرية من قرى الري في سنة تسع والمانين ومائة ومولده سنة خمس وثلاثين، وقيل إحدى وثلاثين، وقيل اثنتين وثلاثين ومائة، ينظر وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان 4/ 184-185.

الرأي الأول: " أنه لا تعطي المرأة زكاتها لزوجها لأنه يتسع بما فيكون وقاية عن نفقة الزوجة"⁽¹²¹⁾، وهو قول ابن القاسم⁽¹²²⁾.

الرأي الثاني: "أن ذلك على وجه الكراهية إن فعلت أجزائها، وهو قول أبو الحسن ابن القصار عن بعض شيوخه"⁽¹²³⁾، وإن كان يستعين بما تعطيه في النفقة عليها لم تجزئها وإن كان بيده ما ينفق عليها منه وهو فقير ويصرف ما تعطيه في مصلحته أجزائها، وهو قول ابن حبيب⁽¹²⁴⁾.

الرأي الثالث: "وإن أعطى أحد الزوجين الآخر ما يقضي منه ديناً جاز؛ لأن منفعة ذلك لا تعود على المعطي"⁽¹²⁵⁾.

وأما مذهب الشافعية، أنه إذا كانت الزوجة غنية يسن لها ذلك، ووجبت في مالها الزكاة، أن تعطي زكاة مالها لزوجها إن كان فقيراً، وكذلك يستحب لها أن تنفقها على أولادها إن كانوا كذلك أي (فقراء)، لأن نفقة الزوج والأولاد غير واجبة على الأم والزوجة⁽¹²⁶⁾.

ومذهب الحنابلة، أنه يجوز للزوجة صرف زكاتها إلى زوجها، ولتفصيل ذلك⁽¹²⁷⁾.

الخاتمة

⁽¹²¹⁾الذخيرة، 3/141.

⁽¹²²⁾ هو عبد الرحمان بن القاسم بن خالد ابن جنادة ، وقال النسائي: ابن القاسم ثقة، وكان رجل صالح وكانت وفاة ابن القاسم بمصر ليلة الجمعة لتسع خلون من صفر سنة إحدى وتسعين ومائة، ينظر ترتيب المدارك وتقريب المسالك 155/1 وما بعدها. ⁽¹²³⁾(ابن القصار) هو علي بن عمر بن أحمد بغدادي، قال أبو إسحاق الشيرازي: ثقته بالأبري، وله كتاب في مسائل الخلاف، وكان أصولياً نظاراً، وولي بغداد قال أبو ذر هو أفقه من رأيت من المالكيين، وكان ثقة قليل الحديث يروي عن أبي الحسن علي بن المفضل أخذ عنه ابن عمرو وأبو ذر الهروي، توفي فيما قبل سنة ثمان وسبعين وثلاثمائة، ينظر ترتيب المدارك السامري، وعليه ثقته ابن نصر، وتقريب المسالك 1/489

⁽¹²⁴⁾(ابن حبيب) هو عبد الملك بن حبيب بن سليمان بن هارون بن عباس بن مرداس السلمي يكنى أبا مروان، وكان عبد الملك حافظاً للفقهاء على مالك نبيهاً فيه و ألف ابن حبيب كتباً كثيرة حسناً في الفقه والتواريخ والأدب، ومنها الكتب المسماة بالواضحة في السنن والفقهاء والجوامع وكتاب فضائل الصحابة، وكتاب غريب الحديث، وكتاب سيرة الإمام في الملحدين وكتاب طبقات الفقهاء والتابعين، وكتاب مصابيح الهدى و كتاب إعراب القرآن وكتاب الحسبة في الأمراض، وكتاب الفرائض وغيرها ، ينظر ترتيب المدارك وتقريب المسالك 1/251 - 252.

⁽¹²⁵⁾ينظر التبصرة للحمي، 3/966.

⁽¹²⁶⁾ينظر الفقه المنهجي على مذهب الإمام الشافعي رحمه الله تعالى 2/66.

⁽¹²⁷⁾ينظر: شرح زاد المستنقع للشنقيطي 12/99.

الحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات والصلاة والسلام على نبينا محمد المبعوث رحمة للعالمين، وعلى آله وصحبه ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين.

أما بعد:

فقد توصلت في هذا البحث إلى مجموعة من النتائج، وكذلك أوصي بمجموعة من التوصيات.

أولاً - أهم نتائج البحث:

1. من حقوق المرأة المالية حقها في الكسب والتملك والصدّاق والمتعة، والنفقة، والميراث، وغير ذلك.
2. لا تجبر المرأة المسلمة على العمل من أجل التكسب أو من أجل تحصيل نفقتها، لكن يجوز لها أن تعمل إذا احتاجت إلى ذلك، لكن بشروط وضوابط.
3. للمرأة المسلمة الأهلية والحرية الكاملة في التصرف في أموالها.
4. فرضت الشريعة الإسلامية على من يريد الزواج بامرأة أن يدفع لها صداقاً، ويعتبر الصداق بمثابة الهدية وهذه الهدية دلالة على استقلال المرأة بذمتها المالية.
5. يستحب أن يعطي الزوج لزوجته متعة طلاق عند طلاقه إياها، وشرعت متعة الطلاق لتطيب قلب المرأة من فجيرة الطلاق.
6. فرض الإسلام على الرجل أن ينفق على زوجته غير المدخول بها إذا دعيت إلى الدخول مع إطاقتها، وبلوغ الزوج ويسره، أما إذا دخل بها فلها النفقة بشرط بلوغ الزوج ويسره.
7. واجب على الوالد أن ينفق على ابنته الفقيرة غير المتزوجة إذا كان غني، أما إذا كان للبننت مال فنفقتها من مالها وتستمر نفقة البننت على والدها إلى أن تزوج ويدخل بها زوجها.
8. تجب نفقة الأم على ولدها ذكراً كان أو أنثى، ولا تسقط نفقة الأم بتزويجها من فقير أو غني ثم افتقر، وإن تزوجها غني ففي هذه الحالة تسقط نفقتها.
9. للمرأة حق ونصيب من الميراث لا يجوز لأحد أخذه ولا هضمه، لأن الله بين حق المرأة من الميراث سواء كان ذلك في القرآن أو السنة بينه بيانا شافياً كافياً.
10. من واجبات المرأة المالية نفقة المرأة على نفسها وعلى ولدها، وعلى زوجها، وأن تؤتي زكاة مالها.
11. يجوز للمرأة أن تتصدق من مال زوجها بالشيء اليسير إذا علمت رضاه العرفي أو القولي.
12. المرأة كالرجل في وجوب إيتاء الزكاة فيجب عليها أن تؤتي زكاة مالها إذا بلغ نصاباً وحال عليه الحول.

ثانياً - أهم التوصيات، أوصي بما يأتي:

1. توعية المرأة المسلمة وتثقيفها؛ وذلك ببيان ما لها من حقوق وما عليها من واجبات مالية في ظل الشريعة الإسلامية.
2. قراءة الكتب الإسلامية التي تتضمن حقوق المرأة وواجباتها المالية؛ وذلك لتتعرف المرأة على مالها من حقوق وما عليها من واجبات مالية وليعرف كل رجل واجبه اتجاه المرأة.
3. إقامة محاضرات وندوات علمية لتوعية المجتمع بحقوق المرأة وواجباتها المالية.
4. أوصي المرأة بأن تطالب بحقوقها المالية دون خوف أو خجل، وأن تقوم بجميع واجباتها المالية دون تردد أو تفكير.

المصادر والمراجع

1. القرآن الكريم برواية حفص عن عاصم.
2. الأحوال الشخصية لمحمد أبي زهرة، دار الفكر العربي، القاهرة - مصر، الطبعة الثالثة 1377هـ 1957م.
3. أسد الغابة في معرفة الصحابة، لأبي الحسن علي بن أبي الكرم محمد بن محمد بن عبد الكريم بن عبد الواحد الشيباني الجزري، عز الدين ابن الأثير، المحقق: علي محمد معوض - عادل أحمد عبد الموجود، دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى.
4. الاختيار لتعليل المختار، لعبد الله بن محمود بن مودود الموصلي البلدي، مجد الدين أبو الفضل الحنفي، مطبعة الحلبي - القاهرة، تاريخ النشر 1356هـ - 1937م.
5. أسنى المطالب في شرح روض الطالب لزكريا بن محمد بن زكريا الأنصاري، دار الكتاب الإسلامي، الطبعة: بدون طبعة وبدون تاريخ.
6. الأسرة أحكام وأدلة للصادق عبد الرحمن الغرياني منشورات جامعة طرابلس، 1992م.
7. أسهل المدارك «شرح إرشاد السالك في مذهب إمام الأئمة مالك»، لأبي بكر بن حسن بن عبد الله الكشناوي، دار الفكر، بيروت - لبنان، الطبعة الثانية.
8. أصول الإيمان في ضوء الكتاب والسنة، لنخبة من العلماء وزارة الشؤون الإسلامية والأوقاف والدعوة والإرشاد المملكة العربية السعودية، الطبعة الأولى، تاريخ النشر: 1421هـ.
9. إعانة الطالب في بداية علم الفرائض، لأحمد بن يوسف بن محمد الأهدل، مراجعة وتقديم: الدكتور هاشم محمد علي بن حسين مهدي الناشر: دار طوق النجاة، الطبعة الرابعة، 1427هـ - 2007م.
10. الأعلام، لخير الدين بن محمود بن محمد بن علي بن فارس الزركلي الدمشقي (المتوفى: 1396هـ)، دار العلم للملايين، الطبعة الخامسة عشر، أيار / مايو 2002م.

11. الإقناع في فقه الإمام أحمد بن حنبل، لموسى بن أحمد بن موسى بن سالم بن عيسى بن سالم الحجواي المقدسي، ثم الصالحي، شرف الدين أبو النجاء، المحقق: عبد اللطيف محمد موسى السبكي، دار المعرفة بيروت - لبنان.
12. الإقناع في مسائل، الإجماع علي بن محمد بن عبد الملك الكتامي الحميري الفاسي، أبو الحسن ابن القطان، المحقق: حسن فوزي الصعيدي، الفاروق الحديثة للطباعة والنشر الطبعة: الأولى، 1424هـ - 2004م.
13. أيسر التفاسير لكلام العلي الكبير، الجابر بن موسى بن عبد القادر بن جابر أبو بكر الجزائري، مكتبة العلوم والحكم، المدينة المنورة، المملكة العربية السعودية، الطبعة الخامسة، 1424هـ/2003م.
14. البحر الرائق شرح كنز الدقائق، زين الدين بن إبراهيم بن محمد، وفي آخره: تكملة البحر الرائق لمحمد بن حسن بن علي الطوري الحنفي القادري، وبالhashية: منحة الخالق لابن عابدين، دار الكتاب الإسلامي، الطبعة: الثانية - بدون تاريخ.
15. بحر المذهب في فروع المذهب الشافعي، الروياني، أبو المحاسن عبد الواحد بن إسماعيل، المحقق: طارق فتحي السيد، دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى، 2009 م.
16. بداية المجتهد ونهاية المقتصد، لأبي الوليد محمد أحمد بن أحمد بن رشد القرطبي الشهير بابن رشد بن محمد بن الحفيد، دار الحديث - القاهرة، الطبعة بدون طبعة، تاريخ النشر: 1425هـ - 2004م.
17. بلغة السالك لأقرب المسالك المعروف بحاشية الصاوي على الشرح الصغير (الشرح الصغير هو شرح الشيخ الدردير لكتابه المسمى أقرب المسالك لمذهب الإمام مالك)، لأبو العباس أحمد بن محمد الخلوئي، الشهير بالصاوي المالكي، دار المعارف، الطبعة: بدون طبعة وبدون تاريخ.
18. البهجة في شرح التحفة، لأبي الحسن علي بن عبد السلام التسولي، دار الكتب العلمية - لبنان/ بيروت 1418هـ - 1998م، الطبعة: الأولى.
19. تاج العروس من جواهر القاموس، محمد بن محمد بن عبد الرزاق الحسيني أبو الفيض، تحقيق مجموعة من المحققين، دار الهداية.
20. التبصرة، لعلي بن محمد الربيعي أبو الحسن، المعروف باللخمي، دراسة وتحقيق: الدكتور أحمد عبد الكريم نجيب، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، قطر، الطبعة: الأولى، 1432هـ - 2011م.
21. ترتيب المدارك وتقريب المسالك، أبو الفضل القاضي عياض بن موسى اليحصبي (المتوفى: 544هـ)، مطبعة فضالة - المحمدية، المغرب، الطبعة: الأولى.

22. التعريفات لعلي بن محمد بن علي الجرجاني، تحقيق: إبراهيم الأبياري، دار الكتاب العربي - بيروت، الطبعة الأولى، 1405.
23. التوقيف على مهمات التعاريف محمد عبد الرؤوف المناوي، تحقيق: د. محمد رضوان الداية، دار الفكر المعاصر، دار الفكر - بيروت، دمشق، الطبعة الأولى، 1410.
24. التفرع في فقه الإمام مالك بن أنس - رحمه الله، لعبيد الله بن الحسين بن الحسن أبو القاسم ابن الجلاب المالكي، المحقق: سيد كسروي، حسن دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، الطبعة: الأولى، 1428 هـ - 2007م.
25. تفسير روح البيان، لإسماعيل حقي الحنفي الخلوئي، دار إحياء التراث العربي، الطبعة والتاريخ، بدون طبعة ولا تاريخ.
26. تفسير القرآن العظيم، للمؤلف أبو الفداء إسماعيل بن عمر بن كثير القرشي البصري الدمشقي، المحقق محمد حسين شمس الدين، دار الكتب العلمية، بيروت - الطبعة الأولى 1419.
27. تفسير القرآن العظيم، أبو الفداء إسماعيل بن عمر بن كثير القرشي البصري الدمشقي، المحقق سامي بن محمد سلامة، دار طيبة للنشر والتوزيع، الطبعة الثانية، 1420 - 1999.
28. تفسير القرآن لعبد الرزاق بن همام الصنعاني تحقيق مصطفى مسلم محمد الناشر مكتبة الرشد، سنة النشر 1410.
29. التفسير الميسر، مجموعة من العلماء عدد من أساتذة التفسير تحت إشراف الدكتور عبد الله بن المحسن التركي، مصدر الكتاب موقع مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف لم تحصل على الطبعة ولا التاريخ.
30. التفسير الوسيط للزحيلي، وهبة بن مصطفى الزحيلي، دار الفكر - دمشق، الطبعة: الأولى - 1422 هـ.
31. تلقيح الأفهام العلية بشرح القواعد الفقهية، لوليد بن راشد السعيدان، لم تحصل على باقي بيانات الكتاب.
32. تهذيب مسائل المدونة المسعى التهذيب في اختصار المدونة، تصنيف أبي سعيد خلف بن أبي القاسم القيرواني، تحقيق وتعليق أبو الحسن أحمد فريد المزيدي.
33. التوضيح في شرح المختصر الفرعي لابن الحاجب، لخليل بن إسحاق بن موسى ضياء الدين الجندي المالكي المصري، التحقيق د. أحمد بن عبد الكريم نجيب مركز نجيبويه للمخطوطات وخدمة التراث الطبعة: الأولى، 1429 هـ، 2008م.
34. الثمر الداني في تقريب المعاني شرح رسالة ابن أبي زيد القيرواني، لصالح بن عبد السميع الأبي الأزهرى، المكتبة الثقافية - بيروت، لم تحصل على الطبعة ولا تاريخ النشر.

35. الجامع لأحكام القرآن، لأبي عبد الله محمد بن أحمد بن أبي بكر بن فرح الأنصاري الخزرجي شمس الدين القرطبي، المحقق هشام سمير البخاري، دار عالم الكتب، الرياض، المملكة العربية السعودية، الطبعة: 1423 هـ / 2003م.
36. الجامع لأحوال وأحكام النساء في القرآن الكريم، لأبي إسلام أحمد بن علي، لم تحصل على دار النشر، ولا الطبعة ولا التاريخ.
37. الجامع الصحيح المختصر، محمد بن إسماعيل أبو عبدالله البخاري الجعفي، تحقيق: د. مصطفى ديب البغا أستاذ الحديث وعلومه في كلية الشريعة - جامعة دمشق، دار ابن كثير، اليمامة - بيروت، الطبعة الثالثة، 1407 - 1987م.
38. الجامع الصحيح المسمى صحيح مسلم، لأبي الحسين مسلم بن الحجاج بن مسلم القشيري النيسابوري، دار الجيل - بيروت + دار الأفاق الجديدة - بيروت.
39. الجامع الكبير - سنن الترمذي، محمد بن عيسى بن سؤدة بن موسى بن الضحاك، الترمذي، أبو عيسى، المحقق: بشار عواد معروف، الناشر: دار الغرب الإسلامي - بيروت، سنة النشر: 1998م.
40. الجوهرة النيرة، أبو بكر بن علي بن محمد الحدادي العبادي الزبيدي اليميني الحنفي، الناشر: المطبعة الخيرية، الطبعة: الأولى، 1322هـ.
41. حاشية الدسوقي على الشرح الكبير، لمحمد عرفه الدسوقي، تحقيق محمد عlish دار الفكر، مكان النشر بيروت.
42. حاشية رد المحتار على الدر المختار شرح تنوير الأبصار فقه أبو حنيفة، لابن عابدين، دار الفكر للطباعة والنشر، سنة النشر 1421هـ - 2000م، مكان النشر بيروت.
43. حاشيتان قليوبي على شرح جلال الدين المحلي على منهاج الطالبين، لشهاب الدين أحمد بن أحمد بن سلامة القليوبي، تحقيق مكتب البحوث والدراسات، دار الفكر، سنة النشر 1419هـ - 1998م، مكان النشر لبنان/ بيروت.
44. الحاوي في فقه الشافعي، لأبي الحسن علي بن محمد بن محمد بن حبيب البصري البغدادي، الشهير بالماوردي، دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى 1414هـ - 1994.
45. ديوان الإسلام لشمس الدين أبو المعالي محمد بن عبد الرحمن بن الغزي، المحقق: سيد كسروي حسن، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان الطبعة الأولى، 1411هـ - 1990م.

46. روضة الطالبين وعمدة المفتين أبو زكريا يحيى بن شرف بن مري النووي المكتب الإسلامي، مكان النشر بيروت سنة النشر 1405.
47. سنن أبي داود لأبي داود سليمان بن الأشعث السجستاني، دار الكتاب العربي - بيروت.
48. سنن النسائي الكبرى، لأحمد بن شعيب أبو عبد الرحمن النسائي، تحقيق: د.عبد الغفار سليمان البنداري، سيد كسروي حسن، دار الكتب العلمية - بيروت، الطبعة الأولى، 1411 - 1991.
49. سنن ابن ماجه، لابن ماجه أبو عبد الله محمد بن يزيد القزويني، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء الكتب العربية - فيصل عيسى البابي الحلبي.
50. شرح الزرقاني على مختصر خليل ومعه الفتح الرباني فيما ذهل عنه الزرقاني، لعبد الباقي بن يوسف بن أحمد الزرقاني المصري ضبطه وصححه وخرج آياته عبد السلام محمد أمين دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، الطبعة: الأولى، 1422 هـ - 2002 م.
51. شرح زروق على متن الرسالة لابن أبي زيد القيرواني، لشهاب الدين أبو العباس أحمد بن أحمد : البرنسي الفاسي، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت- لبنان، الطبعة الأولى، 1427 هـ - 2006 م.
52. شرح مختصر خليل للخرشي، محمد بن عبد الله الخرشبي المالكي أبو عبد الله، دار الفكر للطباعة - بيروت ، عيسى الطبعة: بدون طبعة وبدون تاريخ.
53. شرح مختصر الطحاوي، لأحمد بن علي أبو بكر الرازي الجصاص الحنفي، المحقق: د. عصمت الله عنايت الله محمد - أ. د. سائد بكداش - د محمد عبيد الله خان د زينب محمد حسن فلاتة أعد الكتاب للطباعة وراجعه A-2010 م وصححه أ. د. سائد بكداش دار البشائر الإسلامية - ودار السراج، الطبعة: الأولى 1431 هـ - 2010 م.
54. الشرح الكبير، لأبي البركات أحمد بن محمد العدوي الشهير بالدردير، مصدر الكتاب : موقع يعسوب.
55. شرح بلوغ المرام، لعطية بن محمد سالم مصدر الكتاب: دروس صوتية قام بتفريغها موقع الشبكة الإسلامية.
56. شرح بداية المبتدي، لأبي الحسن علي بن أبي بكر بن عبد الجليل الرشداني المرغيباني سنة الولادة 511 هـ/ سنة الوفاة 593 هـ، الناشر المكتبة الإسلامي.
57. شرح حدود ابن عرفة لابن عرفة المالكي، مصدر الكتاب: موقع الإسلام.
58. الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية، لأبي نصر إسماعيل بن حماد الجوهري ،الفارابي، تحقيق: أحمد عبد الغفور عطار، دار العلم للملايين - بيروت، الطبعة الرابعة 1407 هـ - 1987 م.
59. طرح التثريب في شرح التقريب لأبي الفضل زين الدين عبد الرحيم بن الحسين بن عبد الرحمن بن أبي بكر بن إبراهيم العراقي، أكمله ابنه، أحمد بن عبد الرحيم بن الحسين الكردي الرازياني ثم المصري، أبو زرعة ولي الدين

- ابن، الطبعة المصرية القديمة وصورتها دور عدة منها دار إحياء التراث العربي، ومؤسسة التاريخ العربي، ودار الفكر العربي.
60. العرض القرآني لقضايا النكاح والفرقة لزينب عبد السلام أبو الفضل، دار الحديث – القاهرة، الطبعة 1427 هـ - 2006م.
61. العناية شرح الهداية لمحمد بن محمد بن محمود، أكمل الدين أبو عبد الله ابن الشيخ شمس الدين ابن الشيخ جمال الدين الرومي البابرّي، الناشر: دار الفكر، الطبعة بدون طبعة وبدون تاريخ.
62. العين لأبي عبد الرحمن الخليل بن أحمد بن عمرو بن تميم الفراهيدي البصري، المحقق: د مهدي المخزومي، د إبراهيم السامرائي، دار ومكتبة الهلال.
63. فتح ذي الجلال والإكرام بشرح بلوغ المرام، محمد بن صالح العثيمين، تحقيق وتعليق صبيح بن محمد رمضان، أم إسراء بنت عرفة بيومي المكتبة الإسلامية للنشر والتوزيع الطبعة الأولى، 1427هـ - 2006م.
64. فتح القدير، مصدر الكتاب موقع الإسلام لم تحصل على باقي بيانات الكتاب.
65. الفتاوى الهندية في مذهب الإمام الأعظم أبي حنيفة النعمان، الشيخ نظام وجماعة من علماء الهند، دار الفكر، سنة النشر 1411 هـ - 1991م.
66. الفقه الإسلامي وأدلته الشامل للأدلة الشرعية والآراء المذهبية وأهم النظريات الفقهية وتحقيق الأحاديث النبوية وتخريجها، لوهبة الزحيلي، دار الفكر - سورية - دمشق، الطبعة الرابعة .
67. فقه العبادات على المذهب المالكي، الحاجة كوكب عبيد، مطبعة الإنشاء، دمشق - سوريا، الطبعة الأولى 1406 هـ - 1986م.
68. الفقه المالكي، محمد عبد الغني الباقحي، الطبعة الأولى 1968ف، الطبعة الثانية 1983ف، الطبعة الثالثة 2005ف.
69. الفقه المنهجي على مذهب الإمام الشافعي رحمه الله تعالى اشترك في تأليف هذه السلسلة: الدكتور مصطفى الحين، الدكتور مصطفى البغاء علي الشريجي، دار القلم للطباعة والنشر والتوزيع دمشق، الطبعة: الرابعة، 1413 هـ - 1992م.
70. .
71. الفواكه الدواني على رسالة ابن أبي زيد القيرواني، لأحمد بن غانم أو غنيم بن سالم ابن مهنا شهاب الدين النفاوي الأزهرّي المالكي، دار الفكر، الطبعة: بدون طبعة تاريخ النشر: 1415 هـ - 1995م.
72. القاموس المحيط، لمحمد بن يعقوب الفيروز آبادي، لم تحصل على دار النشر ولا الطبعة.

73. كتاب الإجماع، لابن المنذر، لم تحصل على تدار النشر ولا الطبعة.
74. كشاف القناع عن مان الإقناع المنصور بن يونس بن إدريس الهوتي، تحقيق هلال مصيلحي مصطفى هلال دار الفكر، سنة النشر 1402، مكان النشر بيروت.
75. الكشف والبيان، لأبي إسحاق أحمد بن محمد بن إبراهيم الثعلبي النيسابوري، تحقيق: الإمام أبي محمد بن عاشور، دار إحياء التراث العربي، بيروت - لبنان 1422، الطبعة الأولى.
76. الكافي في فقه الإمام أحمد، لأبي محمد موفق الدين عبد الله بن أحمد الحنبلي، الشهير بابن قدامة المقدسي، دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى، 1414 هـ - 1994 م.
77. الكافي في فقه أهل المدينة، لأبي عمر يوسف بن. المحقق: محمد أحمد ولد ماديك، الموريتاني مكتبة الرياض الحديثة المملكة العربية السعودية، الطبعة: الثانية، 1400 هـ / 1980 م.
78. الكوكب الوهاج شرح صحيح مسلم: (المستى الكوكب الوهاج والروض المہاج في شرح صحيح مسلم بن الله الأزمي العلوي الهرري الشافعي نزيل مكة المكرمة والمجاور بها، مراجعة: لجنة من العلماء برئاسة البرفسور هاشم محمد علي مهدي المستشار برابطة العالم الإسلامي - مكة المكرمة، دار المنهاج - دار طوق النجاة، الطبعة الأولى، 1430 هـ - 2009 م.
79. لسان العرب، لمحمد بن مكرم بن منظور الأفريقي المصري، دار صادر - بيروت، الطبعة الأولى.
80. المبدع شرح المقنع، لإبراهيم بن محمد بن عبد الله بن محمد ابن مفلح، أبو إسحاق برهان الدين، دار عالم الكتب، الرياض، الطبعة: 1423 هـ / 2003 م.
81. مجلة البحوث الإسلامية - مجلة دورية تصدر عن الرئاسة العامة لإدارات البحوث العلمية والإفتاء والدعوة والإرشاد - معها ملحق بتراجم الأعلام والأمكنة، للرئاسة العامة لإدارات البحوث العلمية والإفتاء والدعوة والإرشاد، لم تحصل على دار النشر ولا الطبعة.
82. مختار الصحاح لمحمد بن أبي بكر بن عبد القادر الرازي، تحقيق: محمود خاطر مكتبة لبنان ناشرون - بيروت، الطبعة طبعة جديدة، 1415 - 1995.
83. المبسوط، لمحمد بن أحمد بن أبي سهل شمس الأئمة السرخسي، دار المعرفة - بيروت الطبعة بدون طبعة، تاريخ النشر: 1414 هـ - 1993 م.
84. المدونة، لمالك بن أنس بن مالك بن عامر الأصبحي المدني، دار الكتب العلمية، الطبعة: الأولى، 1415 هـ - 1994.
85. مطالب أولي النهى في شرح غاية المنتهى لمصطفى بن سعد بن عبده السيوطي شهرة، الرحيباني مولدا ثم الدمشقي الحنبلي، المكتب الإسلامي، الطبعة الثانية، 1415 هـ - 1994 م.

86. معجم حفاظ القرآن عبر التاريخ محمد محمد محمد سالم محيسن، دار الجيل بيروت، الطبعة: الأولى، 1412 هـ - 1992 م.
87. معجم الفروق اللغوية، لأبي هلال الحسن بن عبد الله بن سهل بن سعيد بن يحيى بن مهران العسكري، المحقق: الشيخ بيت الله بيات، ومؤسسة النشر الإسلامي، مؤسسة النشر الإسلامي التابعة لجماعة المدرسين بـ «قم»، الطبعة: الأولى، 1412 هـ.
88. معجم المؤلفين، لعمر بن رضا بن محمد راغب بن عبد الغني كحالة الدمشقي، مكتبة المثنى - بيروت، دار إحياء التراث العربي بيروت.
89. المعجم الوسيط، لمجمع اللغة العربية بالقاهرة (إبراهيم مصطفى / أحمد الزيات / حامد عبد القادر / محمد النجار)، دار الدعوة، لم أعثر على طبعة هذا الكتاب.
90. المعونة على مذهب عالم المدينة الإمام مالك بن أنس»، لأبي محمد عبد الوهاب بن علي بن نصر الثعلبي البغدادي المالكي، المحقق: حميش عبد الحق، الناشر: المكتبة التجارية، مصطفى أحمد الباز - مكة المكرمة، الطبعة: بدون طبعة.
91. المغرب في ترتيب المعرب، لأبي الفتح ناصر الدين بن عبد السيد بن علي بن المطرز، مكتبة أسامة بن زيد - حلب، الطبعة الأولى 1979.
92. مقاييس اللغة لأبي الحسين أحمد بن فارس بن زكريا المحقق: عبد السلام محمد هارون، اتحاد الكتاب العرب، الطبعة 1423 هـ - 2002.
93. المغني في فقه الإمام أحمد بن حنبل الشيباني، لعبد الله بن أحمد قدامة المقدسي أبو محمد، دار الفكر - بيروت، الطبعة الأولى، 1405.
94. مغني المحتاج إلى معرفة معاني ألفاظ المنهاج محمد الخطيب الشربيني، دار الفكر مكان النشر بيروت.
95. مفاتيح الغيب لفخر الدين محمد بن عمر التميمي الرازي الشافعي، دار الكتب العلمية - بيروت. 1421 هـ - 2000 م، الطبعة: الأولى.
96. المقدمات الممهדות، لأبي الوليد محمد بن أحمد بن رشد القرطبي، تحقيق الدكتور محمد حجي، دار الغرب الإسلامي، بيروت - لبنان الطبعة: الأولى، 1408 هـ - 1988 م.
97. المنهل العذب المورد شرح سنن الإمام أبي داود محمود محمد خطاب السبكي عني بتحقيقه وتصحيحه أمين محمود محمد خطاب من بعد الجزء (6) مطبعة الاستقامة القاهرة - مصر، الطبعة الأولى، 1351 - 1353 هـ.

98. منح الجليل شرح على مختصر سيد خليل محمد عيش دار الفكر مكان النشر بيروت، سنة النشر 1409 هـ 1989 م.
99. المهذب في الفقه المالكي وأدلته محمد سكحال المجاجي، دار الوعي بالجزائر، ودار القلم دمشق، الطبعة الأولى 1431 هـ - 2010 م.
100. موسوعة الرد على المذاهب الفكرية المعاصرة، علي بن نايف الشحود لم أنحصل على دار النشر، ولا الطبعة.
101. موسوعة عباس محمود العقاد الإسلامية، مجموعة القرآن والإنسان، الناشر: دار الكتاب العربي، بيروت - لبنان، 1390 هـ - 1971 م.
102. الموسوعة الفقهية الكويتية صادرة عن وزارة الأوقاف والشئون الإسلامية - الكويت، الطبعة: الطبعة الأولى، مطابع دار الصفوة - مصر، الأجزاء 39 - 45: الطبعة الثانية، طبع الوزارة.
103. الموسوعة الفقهية الميسرة في فقه الكتاب والسنة المطهرة، لحسين بن عودة العوايشة، المكتبة الإسلامية (عمان - الأردن دار ابن حزم بيروت - لبنان)، الطبعة: الأولى، من 1423 - 1429 هـ.
104. ميراث المرأة في الشريعة الإسلامية والقوانين المقارنة، لقيس عبد الوهاب الحياي دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان الأردن، الطبعة الأولى 2008 م.
105. وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان لأبي العباس شمس الدين أحمد بن محمد بن إبراهيم بن أبي بكر ابن خلكان البرمكي الإربلي، المحقق: إحسان عباس، دار صادر - بيروت.